الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصاديةوالتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2021

فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر من الفترة (2000-2019)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:
- بنور وداد
- بودياب حنان

تحت إشراف:
د. قرين ربيع

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بولعجين فايزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
كروش صلاح الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
د. قرين ربيع	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الشكر الأول و الآخر لله عز وجل على نعمة العلم.

بفضل الله وعونه وبعد جهد ومثابرة تم إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وفي هذا الصدد

أتقدم بجزيل الشكر وجميل الامتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف " قرين الربيع" على قبوله الإشراف على هاته المذكرة وتوجيهاته ونصائحه القيمة.

إلى كل من علمنا حرفا من التعليم الابتدائي حتى الآن كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هاته المذكرة من بعيد أو قريب.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من خصهما الله بالذكر فقال في كتابه العزيز " وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى شمعة حياتي إلى أغلى إنسان في هذا الوجود "أمي الحبيبة"

من كافح من أجلنا وتمنى لنا الأفضل إلى من رباني وأحسن تربيتي إلى من كان سندي في حياتي "أبي العزيز"

من تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم حلو الحياة ومرها

إخوتي الأعزاء: عزيزة، عبد الحق، وليد، عبد السلام

صديقاتي دون استثناء خاصة الغالية "وداد" زميلتي التي تقاسمنا معا عناء البحث وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

حنان

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ومؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها إلى بسمة العمر ونبع الحنان إلى أمي الحبيبة

إلى من تعب لارتاح وضحى بالغالي والنفيس لأتعلم إلى سندي في الحياة أبي الغالي

إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد.....إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..

إلى من بوجودهم اكتسب قوة والمحبة لا حدود لها.....

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

إخوتي

إلى الأخوات والأخوة الذين لم تلدهن أمي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

وداد

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث يعتبر مناخ الاستثمار المحدد الأول لوجهة الاستثمارات الأجنبية، لهذا قامت الجزائر بوضع العديد من المزايا والتحفيزات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية مست بالأخص الجانب الجبائي والجمركي، غير أن تواجد العديد من العوائق جعل من الجزائر منطقة خطرة لممارسة أنشطة الأعمال، خاصة مع المشاكل والإختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، ورغم ذلك يمكن رفع هذه المخاطر عن طريق الإصلاحات التي تمس الجانب الإداري والتشريعي بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ الشفافية والحوكمة.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، المزايا والحوافز، الاستثمار الأجنبي المباشر، المقومات، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This paper aims to examine the reality and the prospects for foreign direct investment in Algeria, the investment Climate considering like one of major determinants of FDI, this status forced Algeria to put package of benefits to attract FDI, especially in fiscal and taxation policy, But there are many obstacles putting Algeria in dangerous area of doing business, Nevertheless, there risks can be eliminated by reforms affecting administrative and legislative aspect, in addition to establishing the principle of transparency and governance .

Keywords: Investment climate, Benefits and preferences, Foreign direct investment, constituents, The Algerian economy.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
بسملة	I
كلمة شكر	II
إهداء	III-IV
الملخص	V
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول والأشكال	IX
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	7- 26
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الثاني: دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الثالث: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية	14
المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية	15
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج	17
المطلب الرابع:النظرية الإنتقائية لـ " جون دينـنج"	20
المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري	21
المطلب الثاني: عناصر ومكونات المناخ الاستثماري	21
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	23
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه خلال الفترة (2000-2019)	28- 61
تمهيد	28
المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في لجزائر	29
المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	29

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	34
المطلب الثالث: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	36
المبحث الثاني: تحليل وتقييم المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	42
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و توزيعها الجغرافي والقطاعي خلال الفترة (2000-2019)	42
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية خلال الفترة (2000-2019)	48
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	57
المبحث الثالث: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	59
المطلب الأول: متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	59
المطلب الثاني: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	60
المطلب الثالث: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	61
خلاصة الفصل	64
خاتمة	66-68
قائمة المراجع	70-74
قائمة الملاحق	76-87

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	42
02	توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2015-2019)	45
03	أهم 10 دول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	47
04	تصنيف وترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2000- 2019)	50
05	مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2008-2018)	52
06	مكانة الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2019)	54
07	مكانة الجزائر ضمن مؤشر جاذبية الاستثمار خلال الفترة (2013-2019)	55
08	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر كوفاس خلال الفترة (2010-2019)	57

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	43
02	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	46

مقدمة

مقدمة

قد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وازداد التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين، وفي ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية للتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت هذه الأخيرة بسن وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ومنح المستثمرين الثقة والطمأنينة التي تلعب بدورها كعامل جذب لهذا النوع من الاستثمارات، كما وفرت الجزائر مختلف المؤسسات والشبابيك المركزية لتسهيل الإجراءات، ناهيك عن مختلف الامتيازات المنوحة للمستثمرين الأجانب.

فالقيام بالاستثمارات أجنبية ليس بعملية عفوية بل هي تخضع لمجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر في مسارها، وهناك عدة عناصر أساسية تعتبر عوامل جذب لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والجزائر بدورها تمتاز بالعديد من المقومات التي تجعلها مركز جذب للعديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية لكن وفي الجهة المقابلة نجد العديد من العوائق الطاردة للاستثمارات الأجنبية. ومن الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بشكل كبير بالاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية تراجع القروض المقدمة إليها نتيجة تصاعد أزمة المديونية الخارجية، فاتجهت الدول إلى إزالة القيود المفروضة على هذا الاستثمار.

والملاحظ أن الجزائر في السنوات الأخيرة قد خطت خطوات هامة في إقناع المستثمرين الأجانب والمحليين بضرورة الاستثمار في بلادنا بعد استقرار الأوضاع واجتهاد الحكومة في خلق إعداد بنى تحتية جديدة تتماشى وحاجات المستثمرين، وبوجه عام يمكن القول أن الوضع السائد حاليا في الجزائر هو الاتجاه نحو توفير الظروف الملائمة لاجتذاب قدر ممكن للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: إشكالية الدراسة

الجزائر على غرار الدول النامية لم تتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية والعمل على تجديد وتدشين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنة البنى التحتية بما يتلاءم والمتطلبات المستقبلية.

بناءا على ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وما هي النظريات المفسرة له؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، و ما هي آفاقه المستقبلية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1- الفرضية الرئيسية

الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعرف حيوية وحركية كبيرة في الجزائر نظرا للبيئة الداخلية الغير مشجعة على استقطاب المستثمرين الأجانب.

2- الفرضيات الفرعية

للإجابة على هذه التساؤلات الفرعية نقترح مجموعة من الفرضيات:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية، حيث أضحى البديل الرئيسي للإقراض الدولي في تمويل النمو الاقتصادي، ومن بين النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ونظرية عدم كمال السوق؛
- بسبب طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على المحروقات فإن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) تبقى مقتصرة فقط على هذا القطاع.

ثالثا: أهداف الدراسة

من خلال هذا البحث يمكن تقديم جملة من الأهداف نوردها في ما يلي:

- دراسة الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل شامل؛
- استعراض الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وكذا التوزيع القطاعي والجغرافي له؛
- إعطاء صورة حقيقية عن واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ مطلع التسعينات.

رابعا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة فيم يلي:

- تقديم صورة واضحة حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة أساسية في عملية التنمية، حيث يجب توفر له الظروف الملائمة لتشجيعه، ومنه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم التدفقات المتاحة أمام الدول للنهوض باقتصادياتها؛
- ويزداد أهمية في كون أنه يتوجب على الجزائر توفير مناخ جيد من أجل استقطاب عدد كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولتحفيز الإمكانيات وسياسات فعالة لاستقطابه.

خامسا: أدوات الدراسة

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية:

- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، مجلات، أطروحات وتقارير؛
- الاتصال بأساتذة جامعيين مختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه؛

– الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.

سادسا: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني في الدراسة تكون هذه الدراسة على مستوى الجزائر، أما فيما يتعلق بإطار زماني فإن الدراسة تتمحور حول تحليل واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000–2019).

سابعا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع لقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وقد استعملنا المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وأهم دوافعه بالنسبة للمستثمر الأجنبي والبلد المضيف، وعرض أهم النظريات المفسرة له، أما المنهج التحليلي فقد استعمل لدراسة تدفقات واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه خلال الفترة (2000–2019).

ثامنا: أسباب اختيار الدراسة

ثمة أسباب عديدة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه بكل جدية دون غيره من المواضيع وهي تمكن فيما يلي:

– الرغبة في دراسة المواضيع التي تخص الاقتصاد الجزائري؛

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الاقتصادية التي لا تزال محور الدراسات والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية؛

– محاولة تسليط الضوء على قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم العراقيل التي تواجهها؛

– رغبتنا في التعرف على واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

– أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحريك عجلة التنمية في الجزائر؛

– يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش تحولات اقتصادية.

تاسعا: الدراسات السابقة

– الدراسة التي قامت بها هاجر مزوار بعنوان "أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021/2020، وتكمن أهمية الدراسة في إبراز دور البعد المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي بذلك تمثل إحدى الدراسات التي تعالج آثار النظام المحاسبي المال على المستوى المحلي.ومن النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة بالرغم من الإمكانيات المتاحة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لم تصل إلى المستوى المرغوب وهي نتيجة حتمية بعدم وجود مناخ استثماري ملائم يحفز المستثمرين الأجانب على توجيه أموالهم للاستثمار في الجزائر، الجزائر تحتل مراتب

متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار الذي يجب على الجزائر تحسين قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

– دراسة خيالي خيرة بعنوان " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000–2012)"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016. هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر، ومن النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ضئيل وأن علاقته في أغلب سنوات الدراسة كانت سلبية.

– دراسة بامحمد نفيسة بعنوان " تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق المقاربة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2016/2015، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بيئة الاستثمار في الجزائر ومدى ملائمتها وتوافقها مع محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب توفر مناخ استثماري ملائم يعكس الاستقرار في المحددات الاقتصادية السياسية والتشريعية، وجود علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات خطر عدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار والأداء الجيد لبعض المؤشرات الاقتصادية.

– دراسة سحنون فاروق بعنوان " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2009، اهتمت هذه الدراسة بدراسة بعض المؤشرات الكمية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، من النتائج المتوصل إليها هي القيام بإصلاحات اقتصادية وإعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد وإنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الأنترنيت من أجل توحيد مصادرها وإسنادها على هيئة واحدة رسمية مع ضرورة تحديثها.

عاشرا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

– التطرق إلى عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر وإلى مختلف النظريات المفسرة له والمناخ الاستثماري؛

– تحليل وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر لعدة مؤشرات دولية؛

– دراسة وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000–2019).

إحدى عشر : هيكل الدراسة

تتضمن الدراسة شقين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، حيث أن:

الفصل الأول: جاء بعنوان" الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر"، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث خصص الأول لعرض المدخل العام للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد درس مختلف النظريات المفسرة له، في حين يعنى المبحث الثالث بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: جاء بعنوان " دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه خلال الفترة (2000-2019)"، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تم من خلاله تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، وفي المبحث الثالث تم دراسة آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

اثنا عشر : صعوبات الدراسة

تعرضنا للعديد من الصعوبات في هذا البحث أهمها:

- صعوبة حصر واختصار الدراسة، وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- كثرة المراجع بالدرجة الأولى لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر وقلتها من جانب آفاقه؛
- عدم توفر معلومات لتحليل واقع بيئة الأعمال في الجزائر ضمن المؤشرات الدولية للسنوات الحالية؛
- التضارب في الإحصائيات المتعلقة بحصيلة وتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية العقد، وفي الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في الحاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الأخر الخاص بالقروض الأجنبية اثبت عدم كفاية المدخرات المحلية،كما أن البديل الأخر الخاص بالقروض الأجنبية اثبت عدم فعالية نظرا للنتائج المترتبة، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها.

وهكذا الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور مهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع الكفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخيرات .

وفي هذا الفصل سنحاول تحديد الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وبيان أهم مضامينه من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر انفتاح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وعاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الاقتصادية للدول، فهو من أشكال الاستثمار المفضلة، كونه يوفر الموارد المالية اللازمة للقيام بالبرامج الاستثمارية التي تتضمنها مختلف الخطط التنموية في مختلف هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب اختلف الاقتصاديون في تعريفها، نظرا لاختلاف المعايير المحاسبية القانونية والإحصائية المرتبطة بجوانبه وأبعاده، وفيما يلي عرض لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم خصائصه.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

التعريف الأول: عرفته الأمم المتحدة للتجارية وتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنه:" استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون المستثمر شخصيا طبيعيا أو معنويا ".[1]

التعريف الثاني: كما عرفه أيضا تقرير الاستثمار العالم بأنه: "الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون دور فعال في إدارة الاستثمار ". [2]

التعريف الثالث: كما عرفه صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: " الاستثمار الذي يهدف من وراءه إلى إن يكون له صوت فعال في إدارة المنشاة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه".[3]

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.[4]

نستنتج من التعاريف السابقة أ ن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في:

- قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد أخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية؛

---

[1] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، ط(1)؛ دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص69- 70.

[2] خالد راغب الخطيب، **التدقيق في الاستثمارات في الشركات المتعددة الجنسيات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 216.

[3] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، ط(2)؛ دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 61.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر، الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2007، ص31.

- يهدف لتحقيق عائد حيث يعمل على تحسين كفاءة الأداء والمردود للاقتصاد.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[1]

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة للجدوى الاقتصادية للمشروع؛

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية التي أثقلت كاهل الدول النامية، فهو وسيلة لا تولد فوائد وأقساط واجبة الدفع ويجنب الدول النامية أقساط صعبة التي تلازم الحصول على قروض؛

- يرافق الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان آلات ومعدات على أرقى المستويات التكنولوجية والخبرات التنظيمية والإدارية والتسويقية وكلها عوامل إنتاجية تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية في الدول المضيفة؛

- أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمة المالية العالمية للفترة (1998-1997)، وعلى خلاف ذلك فإن الأشكال الأخرى من تدفق رؤوس الأموال الخاصة كمحفظة الأسهم وتدفقات الديون وبالأخص تدفقات القصيرة الأجل، كانت عرضة لتغيرات كبيرة في مسارها خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الدوافع والأهداف للمستثمر الأجنبي، نوجزها فيما يلي:

أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك أربعة دوافع نذكرها فيما يلي:[2]

1- الاستثمار الأجنبي يبحث عن الموارد: ويعد هذا الاستثمار من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، كالتنقيب عن النفط وغيره من المواد الخام؛

2- الاستثمار يبحث عن الكفاءة: ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفاءة إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصاديات أخرى؛

3- الاستثمار يبحث عن الخدمات: في السنوات الأخيرة أصبح هذا الشكل من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد انتهاج العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الاقتصادي، فأصبحت الخدمات مهمة جدا للمستثمر الأجنبي ولاسيما المالية كالتامين والتمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها؛

---

[1] محمد ساحل، **أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 05، 2012، ص 290.

[2] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، ط(1)؛ الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، العمان، 2010، ص 27.

4- استثمار يبحث عن الأسواق: يتجه إليها هدا النوع من الاستثمار إلى الدول النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة، وهذا يعد بديلا عن التصدير من قبل القطر المستثمر، وان لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة أخرى كالعمالة الماهرة وترتبط دوافع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات التي تضعها البلدان المضيفة.

ثانيا:أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هدفين اثنين هما:[1]

1- أهداف المستثمرين الأجانب:

- إيجاد أسواق جديدة المنتجات وبضائع الشركات الدولية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا يستوعبها السوق المحلي للبلد الأصلي للشركات المنتجة؛
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع؛
- الاستفادة من انخفاض عنصر التكلفة في الدول المستثمر فيها حيث إن تكلفة القوى العاملة أقل من تكلفتها في الدول المتقدمة وكذلك تكلفة الحصول على المادة الخام قد تكون أقل؛
- الاستفادة من قوانين الإعفاء الضريبي التي تمنحها كثير من الدول لتشجيع الاستثمار فيها؛
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق أرباحها من عملياتها داخل مواطنها الأصلي؛
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب وفرة رأس المال وإمكانياتها المتقدمة؛
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما انتشرت الاستثمارات وتنوعت في عدد كبير من الدول كلما المخاطر التي تتعرض لها.

2- أهداف الدولة المستثمرة فيها:

- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشاريع التي يتم إنشاؤها؛
- الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجيا المتقدمة في الدول الأجنبية حيث أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من القضايا في البلدان المستثمر فيها؛
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشاريع المعينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج؛
- التقليل من الواردات ودلك عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا؛
- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في عمليات الإنتاج.

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص ص 351- 352.

المطلب الثالث: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أشكال و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نذكرها فيما يلي:

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال نوجزها في ما يلي:[1]

1- الشركات المختلطة:

لقد تطورت الشركات المختلطة في السبعينات من خلال العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو وهذا قبل توسع العلاقات الدولية بين الدول المتطورة فيما بينها وهكذا تتعاقد مؤسستان على إنشاء مؤسسة جديدة وهو ما يعرف بـ (الشركة المختلطة ويقتسم الرأسمال والماطر وتكون المساهمة تنظيمية مالية، تقنية).

تعتبر الشركة المختلطة وسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة من حيث كونها تجمع التقنيات والخيرات، حيث يصبح المستثمر الأجنبي معرض للخطر عند احتفاظه بقدر كبير من رأسمال، وعليه فان الدول الاشتراكية سابقا مثلا سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى 49 زيادة على الرقابة المحسنة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا توجيه الشركات المختلطة، حيث تعتبر في دول العالم الثالث وسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر لتمويل الانجاز وتسيير للمشروع، كذلك تطوير الروابط الاقتصادية.

2- إنشاء مؤسسة أو فرع:

وتعتبر من الأشكال الكلاسيكية للاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنشاء فروع الإنتاج أو الخدمات بالدول المضيفة، حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات، إن هذا تفضله الشركات المتعددة الجنسيات إلا إننا نجد الكثير من الدول النامية تسمح بهذا النوع من الاستثمارات ولا تسمح لها بالتملك الكامل للمشروع، بالرغم من هذا من كوريا الجنوبية وسنغافورة و تايوان، كما نجده في أمريكا اللاتينية وهذا كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال.

3- الشركات المتعددة الجنسيات:

ومن الأشكال الأخرى نجد الشركات المتعددة الجنسيات، حيث عرفها الاقتصادي VENON على أنها الشركة الأم التي تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها لها مصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدّة مميزات أهمها:

- حجم الكبير؛
- التشتت الجغرافي؛

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، ط(1)؛ دار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2008، ص 184.

- التنوع في النشاطات.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وكذلك الإجراءات التي يمكن إن تؤثر على فرصة نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة ما، كما أن درجة تأثير هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، وتتمثل في ما يلي:[1]

1- المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر هذه المحدّدات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب وهي:

- **توفر الاستقرار السياسي:** فتوفر الاستقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المرد ودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن للاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

- **الاستقرار الاقتصادي:** ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار وتتمثل في[2]

* **البحث عن الأسواق:** وتتأثر بحجم السوق ومتوسط دخل الفرد، ونمو السوق وسهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وتركيب السوق بالإضافة إلى رغبات المستهلكين وتوجهاتهم.

* **البحث عن المصادر:** وتتضمن المصادر المواد الأولية واليد العاملة غير المتخصصة الرخيصة،واليد المؤهلة والتكنولوجيا والعملات التجارية والبنية التحتية.

* **البحث عن الكفاءة:** وتتضمن كلفة المصادر والأصول المدرجة في النقطة السابقة، وتكاليف المدخلات الأخرى مثل تكلفة النقل والاتصال وتكلفة المنتجات الوسيطة، بالإضافة إلى اتفاقيات التكامل الإقليمي.

2- المحددات التكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

وتتمثل في:[3]

- **الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري:** إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة لذلك فانتشار هدا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي، كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

---

[1] خالد راغب خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 152- 153.

[2] زياد محمد عرفات أبو ليلى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن (1976-2003)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة البرموك، 2003، ص14.

[3] خالد راغب خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 219- 220.

- **حجم السوق ومعدل نمو:** إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم لكن لا يمهل حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار.

- **توفر الموارد البشرية المؤهلة:** تستعمل الشركات المالية تقنيات إنتاج عالمية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار.
توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

- **توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:** الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خوصصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا توفر المؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي التي نالت اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد قامت بوضع تفسيرات متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر، هذه لتفسيرات يصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي، والتي تباينت وتنوعت عبر الزمن حسب الظروف الاقتصادية التي تزامنت مع ظهور كل نظرية من هذه النظريات، وفي هذا المبحث سنحاول ذكر أهم هذه النظريات وأكثرها شيوعا.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

سوف نقوم بتوضيح في هذا المطلب نظريتين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من خلال استعراض ما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على المستثمر الأجنبي وليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛
- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة؛
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدولة المضيفة؛
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي غلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:

* اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدول الأجنبية؛
* التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية؛
* قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

[1] محسن العبادي، **الاستثمارات بالعملات الأجنبية**، ط(1)؛ دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 57- 59.

قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك بما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات المحلية وعليه يترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض وأيضا نظرا لأن الأسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في لكثير من الدول وخاصة النامية منها، ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، حيث كان **أولين**(1993)أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي وضح أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة. وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد **"ماكدوجال"** (1960) وأيضا **"كيمب"**(1961) حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في نهاية البساطة هو ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن إنتاج رأس المال أي العائد سيكون مرتفع.[1]

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها فشلت في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر، لأسباب عديدة أهمها:[2]

- عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، لأن أسباب وآثار كلا من النوعين لابد أن تختلف؛

- فشل النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات أولين في تحركات رأس المال كانت قد لقيت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورها، ولكن بعد عشرون عاما أصبح غير واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية

ستناول في هذا المطلب نظريتين هما نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية نوضحهما فيما يلي:

أولا: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، كما تفترض أيضا أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها

[1] خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 19.

[2] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية(دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص ص 19- 20.

القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفية (مستوى الإدارة، المستوى التكنولوجي،...وغيرها)، حيث أن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛

2- توفر مهارات إنتاجية وتسويقية و إدارية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية؛

3- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة؛

4- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.[1]

وفي هذا الشأن يرى "**هود ينج**" انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات و كذلك عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات أمام نظيراتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق.[2]

كما يتفق كلا من "باري" و "**كيفر**" مع " **هودينج** " في هذا الخصوص، حيث يعتبران أن الواقع الأساسي لاتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالخبرة الفنية الاختراعات والابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة، وانطلاقا من نظرية عدم كمال السوق قدم كلا من "هايمر" و "كيندلبرجر" نظرية المنشاة الصناعية، والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه لمزايا احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.[3]

وهذه النظرية كغيرها من النظريات لم تخلو من الانتقادات، وهي:[4]

- افتراض هذه النظرية معرفة الشركات المتعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن؛

- افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

---

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] نسرين برجي، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية(دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013، ص 121.

[3] محسن العبادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65- 66.

[4] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ثانيا: نظرية الحماية

ويقصد بالحماية الممارسات الوقائية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بهذا داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات، حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها.[1]

نجد أيضا أن هذه النظرية ترتكز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات محليا، وبذلك فهي تعطي اهتماما اقل للإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات، ويرى **"هودينج"** ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها، ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة.[2]

بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال مواثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة.[3]

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة النمو في إنتاجها من قبل الدولة المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة حيث يؤيد الواقع العملي ولممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.[4]

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي:

---

[1] هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 29.

[2] محسن العبادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72- 73.

[3] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[4] صياد شهيناز: **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 19.

أولا: مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر في إنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليست بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة من الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يكون محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل في الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.[1]

ثانيا: مرحلة النمو والتصدير

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة في السوق المحلي، حيث تبدأ المؤسسة بتصدير السلعة إلى الخارج، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فتقوم المؤسسة بمضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.[2]

ثالثا: مرحلة نضوج السلعة

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه، وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجياتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، إما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة مستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب .[3]

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة. حيث تصبح السلعة معروفة ومألوفة، ويصبح أمر تقليدا من طرف المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا، عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجياتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة

[1] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، ط(1)؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 150.

[2] نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر(1998-2005)**، ط(1)؛ دار النشر مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2016، ص 38.

[3] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 152- 153.

ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون كما تلجا ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب التنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.[1]

رابعا: مرحلة الانحدار والتدهور

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة بحيث تعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة، وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة وأحجامها وأسعارها...، وهذا من أجل البقاء في السوق لفترة أطول في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية.[2]

تعود هذه النظرية إلى البروفيسور **"رايموند فيرنون"**من جامعة هارفد الأمريكية، حيث لاحظ أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع مجالها، وطبقا "لفيرنون" فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة،أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية، مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، أي أن هذه السلعة ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة.[3]

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي: [4]

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة؛
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

[1] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 30- 31.

[3] صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 155.

المطلب الرابع: النظرية الإنتقائية ل "جون دينغ"

تعد النظرية الانتقائية ل "جون دينغ"نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط عناصر أساسية لتفسيرات مختلفة، والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث افترض "دينغ" أنه لا بد أن تتوفر ثلاث شروط أساسية حيث يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر[1]، تتمثل هذه الشروط في الآتي:[2]

- **مزايا الملكية:** تتمثل في تملك الشركة أصولا غير منظورة كالتسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجية المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق إنتاج اقتصاديات الحجم الكبير.
- **مزايا الموقع:** والتي يجب أن تفوق الشركات الدولة الأم كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز استثمار مختلفة.
- **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:** حيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافع البيع...وغيرها.

لقد نجح" دينغ " في دمج ثلاث مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك بعض الانتقادات وجهت لهذه النظرية، نذكرها بإيجاز فيما يلي:[3]

- عدم الإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاثة بتطورها، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد، دون التطرق إلى علاقة التأثير والتأثر فيما بينها.
- التركيز على مسائل الملكية، ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار.

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 27- 28.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في قطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بالمناخ الاستثماري.

المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:

التعريف الأول: يقصد بالمناخ الاستثماري: "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسع بالجبن ويتحرك من أوضاع السيئة إلى أوضاع أحسن حالة".[1]

التعريف الثاني:يقصد به: "مجمع الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية، وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية".[2]

التعريف الثالث: "مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها".[3]

المطلب الثاني: عناصر ومكونات المناخ الاستثماري

ستناول في هذا المطلب عناصر و مكونات المناخ الاستثماري نوجزها في ما يلي:

أولا: عناصر المناخ الاستثماري

يمكن إيضاحها في ما يلي:[4]

- جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وطلك بتحقيق التوازن المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب والمعتمد على الهيكل وتنظيم الأولويات الإنفاق الحكومي؛
- سلطة نقدية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أهداف النمو والمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي بالإضافة إلى إيجاد مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية؛
- سياسة تجارية مرتكزة على توجيه خارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، وزيادة قوى الدفع لإيجاد منشآت قادرة على الابتكار وإضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل؛
- سوق العمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الأجر الحقيقي، حيث يعمل على تخصيص عوامل الإنتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول إلى العالمية.

---

[1] منصوري زين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، ط(1)؛ دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 91.

[2] منصوري زين، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 31، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2009، ص 55.

[4] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 14- 15.

ثانيا: مكونات المناخ الاستثماري

وتتمثل فيما يلي:

1- المناخ السياسي:

يؤثر المناخ السياسي قي تشكيل مناخ الاستثمار بالدول المضيفة، حيث أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى خفض معدلات الادخار، وزيادة معدلات هروب رؤوس الأموال، وعليه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على المناخ الاستثماري يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية الداخلية والمحلية في الدول اتجاه الاستثمار الأجنبي؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف من حيث درجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية؛
- دراسة العلاقة بقاء الزعيم الحاكم وحالة الاستقرار السياسي، ومدى الأثر إذ ظل باقيا أم يختل النظام برحيله أو بقائه؛
- حالة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المبشرة بالمشاركة في عملية لتنمية الاقتصادية.

2- المناخ الإقتصادي:

يتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر، وعلى نشاط المشروع، وهي كالآتي:[2]

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة؛
- مدى تطوير البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛
- منافذ السوق الداخلية و الخارجية المؤثرة على القوة الشرائية، ودرجة حرية الدخول للمشروعات؛
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيزات؛
- درجة وضوح و استقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة.

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] منصوري زين، مرجع سبق ذكره، ص 92.

3- المناخ الثقافي والاجتماعي

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال:[1]

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- درجة الوعي الصحي و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛
- القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية؛
- وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة؛
- هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية؛
- العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين؛
- درجة الكثافة السكانية، توزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان.

4- المناخ القانوني والتشريعي

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، مثل: مخاطر التأمين والمصادرة، بالإضافة لحق المستثمر بتحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار التشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط أن لا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.[2]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية، لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع والمتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وفي المقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب والتي يمكن حدوثها وعليه سوف نتناول في هذا المطلب مختلف المزايا والعيوب للاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

[2] صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص15.

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل هذه المزايا فيما يلي:[1]

- إن تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين ميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية وغير المادية و المتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات؛
- الرفع في كفاءة الشركات المحلية، وهذا عن طريق العلاقة المباشرة بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية، حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التمويل في زيادة الطاقات الإنتاجية، أو علاقة أمامية والتي تتمثل في وظيفة التسويق؛
- ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منتجاتها؛
- تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من جل القيام بأعمالها الخاصة؛
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

نذكر منها مايلي:[2]

- تتصف الاستثمار الأجنبية بالتقلب بدرجة كبيرة، سواء كانت على شكل قرض أو استثمارات أجنبية مباشرة، إذ تتميز بسرعة تحركاتها سعيا لتحقيق الربح والفائدة، وتنتقل نحو الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح؛
- توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجالات خدمية مثل الخدمات المالية، سياحية ... وغيرها؛

[1] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

[2] الموساوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 130.

- الاستثمارات الأجنبية تعتمد في الغالب تكنولوجيا مكثفة لرأس المال، وبذلك فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدولة المضيفة، وينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال؛
- تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات عادة بسلطات قوية مما يشكل تهديدا كبيرا لاقتصاديات الدول المضيفة، فإذا رغبت أي دولة بإتباع سياسات معنية من شأنها أن تأثر سلبا على مصالح هذه الشركات فأنها تقوم بغلق فروعها في تلك الدولة؛
- حدوث أزمات مالية واقتصادية في البلدان المضيفة في حالة الانسحاب المفاجئ للمستثمرين الأجانب.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق أدركنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وهو آلية فعالة لتصحيح الإختلالات في الدول النامية، حيث يعطي لصاحبها حق التملك وإدارة المشروع الاستثماري، وقد تم الاعتماد على العديد من النظريات في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي كالنظرية الكلاسيكية، ونظرية عدم كمال السوق...، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخلف آثارا سلبية وأخرى إيجابية، إلا أن السياسة الاقتصادية المتبعة في هذه الأقطار هي التي تحدد مدى الاستفادة منه في تنمية اقتصادياتها المحلية، حيث نجد أن المناخ الاستثماري يلعب دورا مهما في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك تسعى مختلف دول العالم لمحاولة تحسين مناخها الاستثماري.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه خلال الفترة (2000-2019)

تمهيد:

لقد أدركت الجزائر مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للتمويل والتنمية ونقل التكنولوجيا، لذلك اهتمت به منذ بداية التسعينات من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي كانت تهدف إلى فتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب وتقديم التحفيزات والضمانات الكافية لضمان التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجعل البيئة الاستثمارية مغرية للمستثمرين الأجانب وكسب ثقتهم.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأفاقة خلال الفترة (2000-2019) وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

المبحث الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر لتعزيز مسارها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية، مما ألزم الحكومة الجزائرية تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كان أهمها تلك التي وضعت في سنوات التسعينات والتي احتوت على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقيته و فسح المجال أمامه و تشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين و الإجراءات التنظيمية أهمها قانون 1993 و2001 و2006 التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي باعتباره أداة مهمة تساهم في تحقيق التنمية و نقل التكنولوجيا و توفير فرص العمل.

أولا: قوانين ما قبل الإصلاحات

1- قانون الاستثمار رقم(63-277) المؤرخ في 26 جويلية 1963:

جاء القانون (63-277) ليدعم الاستثمار بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد، وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي يعاني الاقتصاد الجزائري فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الموجودة في الجزائر،إلى جلب الاستثمارات الأجنبية[1]، وذلك لحاجة الاقتصاد الجزائري أنداك لرأس المال الأجنبي وضعف الداخلية وقلة رؤوس الأموال الداخلية ،إذ يمنح بموجب ها القانون لكل شخص أجنبي سواء كان معنوي أو طبيعي الاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية لدولة، بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا المستثمر الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع شروط الضرورية تشكل أهمية للاقتصاد الوطني، حيث يعمل هذا القانون في طياته مجموعة من الضمانات العامة للمستثمر الأجنبي منها:

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هاته المؤسسات؛
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية؛
- الضمان ضد نزع الملكية والتعويض العادل في حالة نزعها.

إلا أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية ذلك لتخوف المستثمرين الأجانب من عدم استقرار الاقتصادي، انتهاج النظام الاشتراكي، ضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج.[2]

---

[1] بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، ، العدد05، جامعة ورقلة، الجزائر 2007، ص 64.

[2] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

2- القانون رقم(66-284) المؤرخ في 15 سبتمبر 1966:

إن هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجب تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم (63-277) المؤرخ في 26 جويلية 1963 بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد ضمانات والمنافع الممنوحة لرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا.

وعلاوة على ذلك، فقد روعيت ضرورة تبسيط إجراءات الترخيص فنص خصوصا على تكاليف الإدارة إذ جعلها القانون مقتصرة على الجوهري والضروري منها لتسيير العمل به.[1]

- **المبدأ الأول:**

* الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر

* تراجع مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للدولة أو الهيئات التابعة لها كما تتدخل الدولة بمفردها أو بالمساهمة رأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي الاستثمار إلاّ بعد الحصول على رخصة أو اعتماد سبق للاستفادة من الضمانات المنصوص عليها.[2]

- **المبدأ الثاني:**

فتمثل في منح الضمانات والامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة إما القانون لاسيما المساواة أمام القانون الجبائي، حق تحويل الأموال والأرباح الصافية أما المنافع المالية فتتمثل في الإعفاء التام أو الجزئي، أو تناقصي من رسم الانتقال بعوض الرسم العقاري 10سنوات، واستفاء رسوم الجمارك والرسم الفريد الإجمالي.[3]

3- قانون رقم (82-11) مؤرخ في21 أوت 1882:

من أهمية كبيرة للقطاع الخاص الشراكة في التنمية الاقتصادية من أجل تقي الأهداف التالية:[4]

- إنشاء مناصب عمل؛
- المساهمة في توسع القدرات إنتاجية؛
- تقيس التكامل بين القطاع العام والخاص؛
- المشاركة في تحقيق التنمية الجهوية والحد من النزوح الريفي.

[1] الأمر رقم (66-284) مؤرخ في 1966/09/15، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية الصادرة ب1966/09/17، العدد80، ص 1202.

[2] المادة 02، من الأمر رقم (66-284)، مرجع سبق ذكره، ص 1204.

[3] الأمر رقم (66-284)، مرجع سبق ذكره، ص1204.

[4] فريدة مزياني، **دور المحلية في المجال الاستثمار**، مجلة الاجتهاد القضائي كلية الحقوق واللوم السياسية، ، العدد 06، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2009، ص 54.

4- القانون رقم(86-13)المعدل المؤرخ 19 مارس 1986:

جاء هذا القانون ليعدل ويتمم القانون رقم (82-13) نظرا لعدم قدرته على التحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال المحروقات، لذلك هدف القانون الجديد إلى تخفيف من الالتزامات التي تقع على عائق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص سير المشروع الاستثماري فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد والذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل لعمومية الأطراف مدة دوام الشركة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف.[1]

كشفت حصيلة تطبيق هذا القانون عن إنشاء شركتين مختلطتين فقط رغم ما صاحب هذا التشريع من خطاب سياسي تحفيزي ولم يتغير الوضع حتى بعد تعديل هدا القانون بموجب القانون رقم(86-13) حيث بقي هدا الأخير حبرا على الورق.

وإلى جانب قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط قامت السلطة على مستوى أخر بإصلاح قانون المحروقات بمقتضى القانون رقم(86-14)، وقد نجح هدا القانون نسبيا في جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والتي وصل عددها لأكثر من 30عقدا وربما يفسر هدا النجاح بمردودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى من حيث المزايا التفضيلية.[2]

ثانيا: قانون ما بعد فترة الإصلاحات

1- قانون النقد والقرض(90-10) 1990:

نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في منتصف ثمانينات القرن الماضي, عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الموازنة العامة وارتفاع معادلات التضخم والبطالة وتفاقم عجز الميزان المدفوعات ووصول المديونية الخارجية إلى مستويات جد حرجة, ما أدى بالجزائر في انتهاج سياسة إصلاحه بداية من سنة 1988 خاصة بعد إقرار دستور 1989 والذي فتح الباب واسعا أمام المبادرة الخاصة، ما جعل الدخول إلى اقتصاد السوق أمر حتمي وإحداث القطيعة مع الممارسات الاقتصاديات السابقة[3]، وفي هذا السياق صدرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي تصب في هذا الاتجاه

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] الجيلالي عجة، **الكامل في القانون الجزائر للاستثمار**، ط(1)؛ دار الخلدونية ، الجزائر، 2006، ص 321.

[3] قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2015/2014، ص 295.

أهمها قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي حدد بوضوح طريقة التعامل الجديدة مع الرأس المال الأجنبي والتي تتميز بخاصيتين:[1]

- **في المجال المالي:** الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية.

- **في المجال الاستثماري:** يرخص للمقيمين وغير مقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، وهذا ما تؤكد عليه المواد من 181 إلى188، كما يمكن لرأس المال الأجنبي طبقا لأحكامه أن يستمر في النشاطات الغير مخصصة للدولة وهذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية والمتمثلة في:

* تحميل الرأسمال الأجنبي جزء من تمويل التنمية؛
* إنشاء وترقية مناصب شغل؛
* ترقية المعارف المتعلقة بالاستخدامات التكنولوجية والتقنية؛
* فتح منافذ على الأسواق الخارجية وتحقيق توازن سوق الصرف.

كما نص هذا القانون على أن الرأسمال الأجنبي يمكن أن يأخذ شكلين، إما مباشر أو مختلط، كما يضمن إلى جانب هذا تحويل الأرباح والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال، كما أنها تتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر مع عدة بلدان، وهذا ما تؤكد عليه المادة 184 منه:

* يؤكد القانون على قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الجزائر والطرف الأجنبي؛
* يتخلى نهائيا عن التفريق بين المقيمين وغير المقيمين وبذلك أقر بمبدأ المساواة بينهما في الحقوق والواجبات.

2- المرسوم التشريعي رقم (12-93) لعام 1993:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر،إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

[1] زغية طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر: واقع وأفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة (2007-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009/2008، ص ص 70-71.

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تتضمن:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات و امتيازات ضريبة وجمركية؛

- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس مال وإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا لانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية والتنظيم الأدوات والملتقيات وإصدار المطبوعات لتعريف بفرص الاستثمار.[1]

3- قانون استثمار لسنة2001:

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئيسي لرقم (01-03)الصادر في 8 أوت 2001 ويتعلق بترقية وتطوير الاستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات ومسايرة التحولات المتنازعة دوليا، وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية:

- توسع نقاط الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاج القائمة ومساهمة في رأس مال المؤسسة ويكون بشكل نقدي أو عيني إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في أنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية؛

- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع؛

- يضم القانون تسهيلات ومزايا العامة ومحددة تنقسم إلى مزايا في إطار النظام العام مثل الإعفاءات الجمركية لتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في عملية الإنتاجية وإلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة بتطويرها.

اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 لنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير بما يدعم الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.[2]

[1] رايس حدة، كرامة مروة، **تقييم تجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012،ص67.

[2] بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق المقاربة OLI**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015، ص 115.

4- قانون الاستثمار لسنة 2006:

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم (06-08) الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل وتنمية للأمر رقم (01-03) والمتعلق بتطوير الاستثمار، بهدف إلى تشجيع استثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية و الخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.[1]

6- قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016 قانون رقم(16-09):

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وتنجز هذه الاستثمارات في ظل إبرام القوانين لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، كما تخضع الاستثمارات قبل انجازها من المزايا للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال استعراض قوانين الاستثمار في الجزائر، يبدو أن المرسوم التشريعي رقم (93-12) يعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري لاسيما فيما يتعلق بجانب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الأمر 2001، المكمل والمعدل بالأمر 2006 وفيما بعد القانون 2016 أدى إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني الأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للاستثمار.[2]

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

فيما يتعلق بالتطورات المؤسسية المتعلقة بتنظيم الاستثمار وتوجيهه لجأت الجزائر إلى استحداث إطار هيكلي فعال يتولى مهام تذليل كل العقبات التي من شأنها أن تعيق المستثمرين وبالخصوص الأجانب وتسهيل عملية ترخيص الاستثمارات ومتابعتها والحرص على تنفيذ البنود والتشريعات بخصوص منح المزايا والضمانات واتخاذ أساليب أكثر فعالية لإعلام المستثمرين الأجانب بفرص الاستثمار فيها، وفيما يلي استعراض لأهم المؤسسات.

[1] بامحمد نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] ميلود بوعبيد، الطاهر هارون، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، حاج لخضر، الجزائر، ص 52.

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نشأت بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم (01-03) المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 20 أوت 2001 المعدل والمتمم في 20 أوت 2016، مؤسسة عمومية أدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي:

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- ترقية الفرص وإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال؛
- تأهيل المشاريع وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمارات، طبقا للتشريع المعمول به؛
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون.

تحصل الوكالة بعنوان معالجة ملفات الاستثمار، سواء من قبل مصالحه الخاصة أو مراكز التسيير، إتاوة يحدد مبلغها وكيفيات تحصيلها عن طريق التنظيم.[1]

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار والشباك المركزي الوحيد

1- المجلس الوطني للاستثمار:

جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويصطلح بالمهام التالية:

- صياغة إستراتيجية، وأولويات الاستثمار؛
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية؛
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.[2]

2- الشباك الوحيد المركزي

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشباك الموحد، وهو يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة

[1] القانون رقم(16- 09) المؤرخ في 03 غشت سنة 2016، **المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد46، 2016، ص 22.

[2] منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد02، الشلف، الجزائر ، ص 134.

الجمارك، الساحل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع في مقر الوكالة.[1]

ثالثا: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار وصندوق دعم الاستثمار

1- الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار:

تأسست الوكالة وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم (07-119)، المؤرخ في 23 أفريل 2007، معدل ومتمم، وتم تكييفها على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية وبذمة مالية مستقلة تكون خاضعة أو وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، بل يعتبر بمثابة القانون الداخلي لها حينما بين كيفية تنظيم أجهزة إدارتها وسير عملها.[2]

2- صندوق دعم الاستثمار:

تم إنشاء صندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة لتطوير الاستثمار سنة 2001، يهدف تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين وبالأخص تمويل أشغال البني التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين.[3]

المطلب الثالث: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هناك مجموعة من الحوافز والضمانات سنتناولها في هذا المطلب، والتي نوجزها فيما يلي:

أولا: الحوافز والامتيازات:

إن للحوافز والامتيازات الجبائية دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك ومن أجل تحقيق مساعي برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، قامت الجزائر بإصلاح النظام الضريبي حيث أدخلت عليه عدة تعديلات، بالإضافة إلى تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات وتعظيم المردودية المالية، كما يلي:

1- المزايا المشتركة لجميع المستثمرين المؤهلين:

زيادة على التحضيرات الجبائية والشبه الجابية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام, تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا التالية:[4]

- مرحلة الإنجاز:

* الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

---

[1] بوعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد04، ص 77.

[2] معيفي لعزيز، **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: أي فعالية في توفير العقار الموجه للاستثمار في الجزائر؟**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد14، العدد02، جامعة بجاية، الجزائر، 2016، ص127.

[3] بامحمد نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[4] المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، **تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**، 2018، ص 6.

لإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

* الإعفاء من دفع حق الملكية يعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

* الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير مبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛

* تخفيض نسبة 90 %من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز؛

* الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

- مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة الشروع ي مرحلة الاستغلال بناءا على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، تمنح المزايا الآتية لمدة 03 سنوات:

* الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

* الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة؛

* تخفيض بنسبة 50% على مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2- المزايا الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا كذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها تنمية خاصة من الدولة وتتمثل فيما يلي:

-مرحلة الإنجاز:

زيادة على المزايا المشتركة الممنوحة فإن المادة رقم(13-01) من قانون تطوير الاستثمار تمنح لهذه الفئة من الاستثمارات الامتيازات التالية:[1]

* تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بالنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛

* التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية؛

* بالدينار الرمزي المتر المربع لفترة 10سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ الإتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛

[1] المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 7.

* بالدينار الرمزي المتر المربع الواحد لفترة 15سنة وترتفع بعد ذلك إلى 50% من مبلغ إتاوةأملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية للدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

- مرحلة الإستغلال:

* الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10سنوات؛

*الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة 10سنوات؛

ثانيا: المزايا الإضافية

تتمثل في:[1]

1- المزايا في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا لفائدة النشاطات ذات الإمتياز:

لا تلغى المزايا المشتركة الممنوحة لفائدة الاستثمارات المؤهلة، وكذا تلك الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

- التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة بالمنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والصناعية، والفلاحية.

2- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات المنشأة لمناصب شغل:

ترفع مدة المزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا, وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من 03 إلى 05 سنوات عندما تنشئ أكثر من100 منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

3- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

تقدم المزايا الممنوحة لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يعد الموافقة عليها من قبل المجلس الوطني للاستثمار، ويمكن أن تتضمن هذه المزايا:

- تمديد مدة المزايا للاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى 10سنوات.

- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات طابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المذكورة في شهادة التسجيل.[2]

[1] المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] المديرية العامة للضرائب، ص 8.

ثانيا: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال مجموعة من النصوص القانونية وعلى هذا الأساس نشير إلى الضمانات المنصوص عليها قانونيا المتعلقة بترقية الاستثمار وتتمثل في:

1- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات:

طبقا للنصوص التي جاء بها المرسوم التشريعي رقم (93-12) تلغى كل الأشكال التمييز والتفرقة بين المقيمين وغير المقيمين سواء كانت الاستثمارات عمومية أو خاصة، محلية أو أجنبية وتنجز بدون تمييز أو تفرقة، حيث أن المرسوم يضمن المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الجزائيين والأجانب ويحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمارات مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدول الجزائية والدول التي يكون الأشخاص من رعاياه.[1]

2- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة كالصحة العمومية، التربية، التعليم،... وغيرها، وكذا بعض الأنماط والصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة في إجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة المساهمة في رأس المال، كما يسمح بإنشاء استثمار قي شكل شركة ذات مسؤولية محدودة، أو في شكل شركة باسم جماعي، أو في شكل شركة ذات أسهم، مع أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.[2]

3- ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

يقصد بهذا المبدأ أن تتعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات والذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، فالأمر يتمثل في تعطيل مؤقت متعمد لحق الدولة ككيان ذي سيادة في ممارسة اختصاصاتها التشريعية وحتى الدستورية ف بعض الأحيان، فالهدف من إدخال هذا البند هو

[1] أميرة بحري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(بين الحوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)**، مجلة التمكين المهني الاجتماعي, ، المجلد02، العدد01، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2020، ص 139.

[2] أميرة بحري، مرجع سبق ذكره،ص ص 39- 40.

تفادي المساس بسلامة العقود المبرمة وضمان استمرار سريان الإطار القانوني الذي اتخذت وفقا له الالتزامات التعاقدية.

وفي هذا المعنى تنص المادة (15) من الأمر السابق على أنه:"لا تطبق المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

حيث أن هذا النص بمثابة تعهد من جانب الدولة الجزائرية بعدم تطبقها لقوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع في إنجازها، كما أنه يعد ضمانا إضافيا يتيح للمستثمر العمل وفق أرضية قانونية معروفة مسبقا لأن التغييرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات غالبا ما تضيع على المستثمرين فرص تحقيق الربح إلا إذا اعتبر المستثمرون أن الأحكام الجديد التي تبنتها الدولة هي أكثر تلاؤما لمصالحها.[1]

4- ضمان حرية التحويل:

للمستثمر الأجنبي الحق بالكامل في تحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني، وهذا ما نصت عليه المادة 12 من المرسوم (93-12)" تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر والمقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والفوائد الناجمة عنه. ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال المستثمر"، كما تنفذ الطلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوما.[2]

5- الالتزامات الدولية الناجمة عن توقيع الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعد الأطراف لها أثر في منح الارتياح من المستثمر الأجنبي ، وهذا لكونها التزمت دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص صريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي، فالجزائر اعترفت بفكرة حماية ملكية المستثمر الأجنبي وإنها من أهم حقوقه وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية وأبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات مايلي:[3]

[1] عماد إشوي، عادل جدادوة، **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الشريف مسعادية، سوق أهراس، الجزائر، 2012، ص 14.

[2] أميرة بحري، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3] مرجع سبق ذكره، ص141.

- **الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:** لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من الخارج، ونذكر منها ما يلي:[1]

* الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي؛
* الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
* الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

- **الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:** إن الجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين والمجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع الكثير من الدول باختلاف نظامها السياسي، نذكر منها ما يلي:

* الاتفاقية الدولية والاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا؛
* الاتفاقية الثنائية المبرمة مع إيطاليا؛
* الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا؛
* الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 141.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

لقد سارعت الجزائر إلى تنفيذ مختلف الإصلاحات من أجل تكييف اقتصادياتها مع التحديات العالمية الجديدة، وهذا التوجه الجديد كان له انعكاسات واضحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وذلك بمقاييس مختلفة سواء فيما يتعلق بحصة الدولة منها وأهم الدول المستثمرة فيها وهذا ما سيتم بلورته في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي خلال الفترة (2000-2019).

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

للتعرف على مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر يجب أخد الجدول التالي بالدراسة والتحليل.

جدول رقم01: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التدفقات	280.1	1113.10	1064.96	637.88	881.85	1145.34	1888.17
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التدفقات	1743.33	2631.71	2753.76	2301.23	2580.32	1499.45	1696.87
السنوات	20014	2015	2016	2017	2018	2019	
حجم التدفقات	1501.73	-584.53	1636.30	1232.34	1466	1381.89	

المصدر: http://unctadstat.unctad.org (30/04/2021)

الشكل رقم01: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

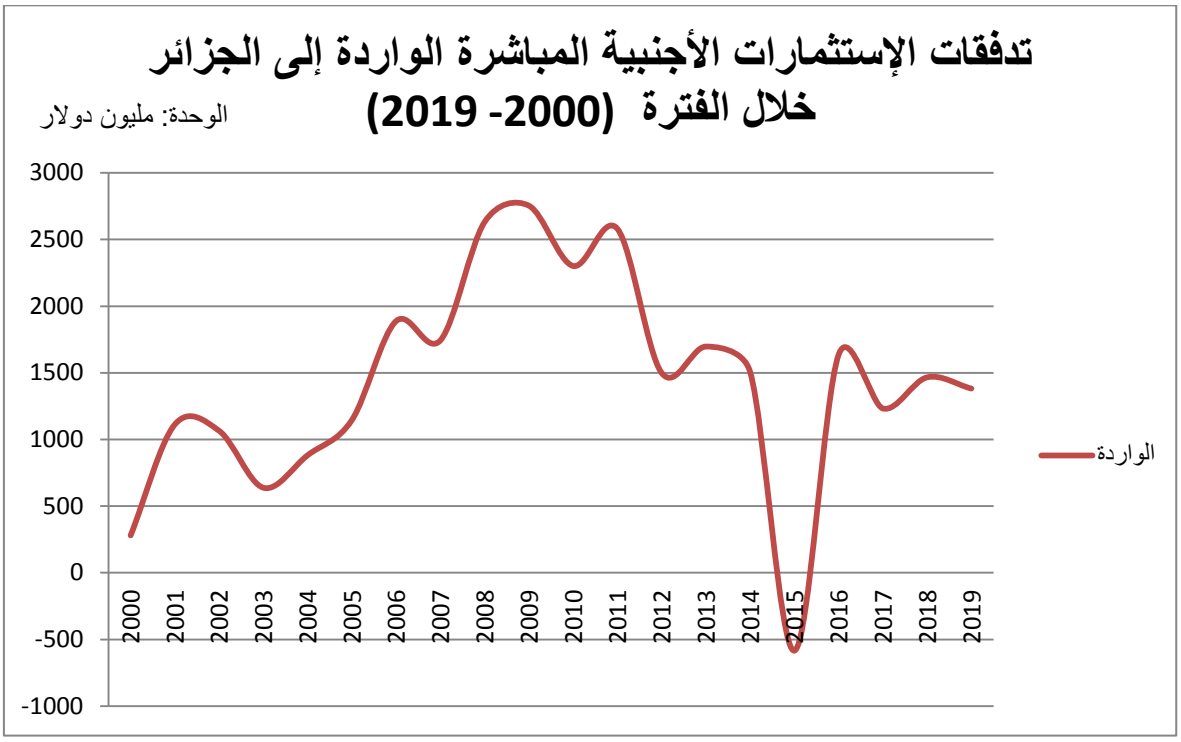

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم01.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت ارتفاعا خلال سنتي 2001 و 2002 مقارنة مع سنة 2000 أين سجلت 1113.10 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا، وهذا راجع إلى الحوافز الضريبية والضمانات الصادرة في الأمر (01-03) سنة 2001 المتعلقة بتطوير وترقية الاستثمار، وهذا راجع أيضا للاستقرار السياسي والأمني، أما في سنة 2002، حيث بلغت 1064.96 مليون دولار والذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم سنة 2001 المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية.

خلال سنة 2003 فقد انخفض ليصل إلى 637.88 مليون دولار ويرجع السبب في ذلك أغلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، رغم هذا الانخفاض إلا أنه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا أين وصلت إلى 1881.85 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة لشركة كويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تعود للارتفاع سنة (2005، 2006، 2007)، وخلال سنة 2009 تصل إلى 2753.76 مليون دولار لتسجل بذلك رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية، هذا دليل على أن الاقتصاد تحمل أثر الصدمة الخارجية، بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية

وتراكم موارد الادخار في الميزانية للسنوات من 2008 إلى 2011 لتصنف من بين 5 دول إفريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 1499.44 مليون دولار، وهذا راجع إلى فرض قاعدة (51-49) الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009)، والتي تنص على أن:" المستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأسماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار". واستمر تدبدب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة إلى أخرى، حيث سجل تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2015 حيث بلغ قيمة سالبة قدرت 542.52-، ويرجع السبب إلى انهيار أسعار البترول ودخول قطاع الطاقة في أزمة باعتبار هذا القطاع يشكل أهم مصادر الاستثمارات إلى الأجنبية خلال السنوات الماضية، جعل المستثمرون الأجانب يحجمون في توجيه استثماراتهم إلى الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى تطبيق قاعدة 49/51 تشكل أحد أهم العوائق التي تقف أمام المستثمر الأجنبي.

بعد سنة 2015 عرفت التدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى جزائر تحسنا ملحوظا حيث بلغت سنة 2019 الذي قدر بـ1381.89 مليون دولار ويرجع السبب إلى إصدار قانون (16-09) المؤرخ في 03 أوت 2016 ، والمتعلق بترقية الاستثمار والذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية والإدارية لتشجيع المستثمرين.

ثانيا:توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2015-2019)

توجد العديد من الأقاليم التي قامت بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)، ولعل أهمها ما يورده الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليون دولار

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة %
آسيا والمحيط الهادي	13,606	%65
أوروبا الغربية	4019	%19
إفريقيا	1581	%8
الشرق الأوسط	882	%4
الدول الأوروبية الناشئة	714	%3
أمريكا الشمالية	254	%1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، ص 18.
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20.

من خلال الجدول أعلاه تصدر القائمة إقليم آسيا والمحيط الهادي بتكلفة 13,606 مليون دولار بنسبة 65 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، في حين رصد إقليم أوروبا الغربية المرتبة الثانية بـ 4,019 مليون دولار بنسبة 19%، وجاءت إفريقيا المرتبة الثالثة بتكلفة 1581 مليون دولار سجلت بها نسبة 8%، وتوالت بعها على الترتيب كل من إقليم الشرق الأوسط، الدول الأوروبية الناشئة وأمريكا الشمالية بنسب: 4%، 3%، 1%.

ثالثا: تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2015-2019)

تهدف الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار عموما وإلى زيادة حجم التدفقات الواردة إليها خاصة، حيث سنتطرق إلى أهم القطاعات الاقتصادية التي ترتكز عليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الشكل رقم02: تطور المشاريع حسب أهم 10 قطاعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

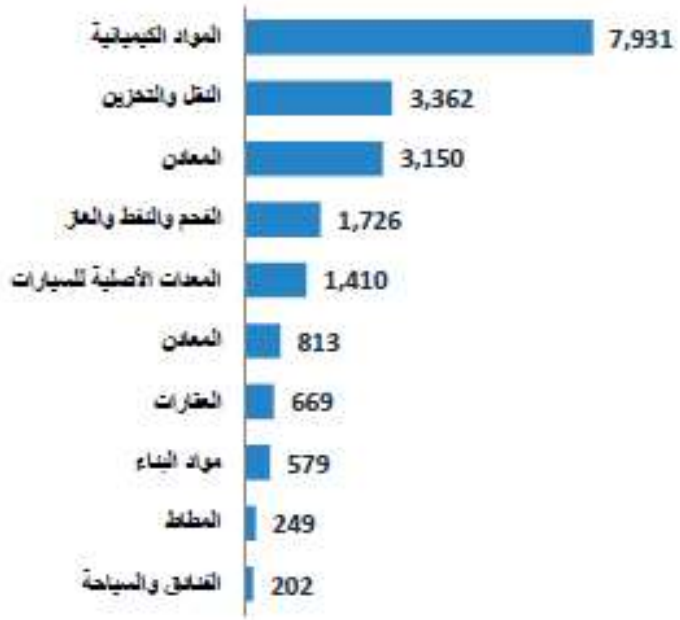

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني 2020، ص18.
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20.

من خلال الشكل السابق يتضح أن: قطاع المواد الكيميائية تعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بتكلفة قدرت بـ 7931 مليون دولار، ويليها قطاع النقل والتخزين بتكلفة 3362 مليون دولار، ويأتي قطاع المعادن في المرتبة الثالثة بتكلفة 3150 مليون دولار، أما قطاع الفحم والنفط والغاز فيتصدر المرتبة الرابعة بتكلفة قدرت بـ 1726 مليون دولار، ثم تليها المعادن الأصلية للسيارات بتكلفة 1410 مليون دولار، وتليها كل من المعادن والعقارات ومواد البناء والمطاط على التوالي بتكاليف قدرت بـ 813، 669، 579، 249 مليون دولار، حيث تحتل الفنادق والسياحة المرتبة الأخيرة بتكلفة 202 مليون دولار، بالرغم من وجود الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، وذلك نظرا لقلة التحفيزات المقدمة لهذا القطاع مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

رابعا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2015-2019)

هناك العديد من الدول المستثمرة في الجزائر لكن بنسب أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة، وتعرض أهم 10 دول مستثمر في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: أهم 10 دول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليون دولار

الدول	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6000	1	1
الصين	3827	12	7
سنغافورة	3151	3	1
فرنسا	2266	16	15
مصر	1553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
دول أخرى	1576	134	108
الإجمالي	**21056**	**188**	**152**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني 2020، ص18.
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20.

من خلال الجدول نلاحظ أن: هونغ كونغ هي أول دولة مستثمرة في الجزائر بقيمة تصل إلى 6000 مليون دولار بمشروع واحد وشركة واحدة لتليها الصين في المرتبة الثانية بتكلفة قدرت بـ 3827 مليون دولار بعدد مشروعات 12 و7 شركات، ثم تأتي سنغافورة في المركز الثالث بتكلفة قدرت بـ 3151 مليون دولار حيث قدمت 3 مشاريع من خلال شركة واحدة، في حين تأتي فرنسا في المرتبة الرابعة بتكلفة 2266 مليون دولار بـ 16 مشروعا من خلال 15 شركة، ثم تأتي مصر باستثمارات تقدر بتكلفة 1553 مليون دولار و3 مشاريع و3 شركات، أما الدول المتبقية (تركيا، قطر، اسبانيا، سويسرا، اليابان) فكانت مساهمتها ضعيفة نوعا ما مقارنة بالدول الأولى، فقد بلغت تكلفتها على التوالي: 714، 666، 517، 400، 385 مليون دولار.أما بالنسبة لعدد المشروعات وعدد الشركات فكانت كالتالي: مشروعين وشركتين بالنسبة لتركيا، مشروع واحد وشركة واحدة بالنسبة لقطر، 7 مشاريع و7 شركات بالنسبة لاسبانيا، 6 مشاريع و 5 شركات بالنسبة لسويسرا، 3 مشاريع وشركتين بالنسبة لليابان. أما بالنسبة للدول الأخرى فقد بلغت تكلفتها 1576 مليون

دولار و 134 مشروعا و108 شركة، في حين قدرت التكلفة الإجمالية لجميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر بـ 21056 مليون دولار وبلغ عدد المشاريع 188 مشروعا و152 شركة أجنبية مستثمرة في الجزائر.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية خلال الفترة (2000-2019)

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين على الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي.

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر عن معهد "هيرتاجفاونديش" وصحيفة (وال ستريت) منذ عام1995 ويستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد ويستند إلى عشرة عوامل هي:[1]

1- السياسة التجارية (Trardpolicy): معدل التعريفة الجمركية المرجح مدى وجود الحوافز غير الجمركية، درجة الفساد في الخدمة الجمركية؛

2- العبء المالي للحكومة (Fiscal Burden): الهيكل الضريبي للأفراد والشركات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي؛

3- درجة تدخل الحكومة (Intervention Government): الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات، الناتج الاقتصادي المتأتي من الحكومة حصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة؛

4-السياسة النقدية(Monetary policy): معدل التضخم؛

5-الاستثمار الأجنبي(Foreign investment): القيود على الملكية الأجنبية للأعمال، قيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة بحكم القانون بين المحلي والأجنبي؛

6- وضع القطاع المصرفي والتمويل: ملكية الحكومة للبنوك، مدى وجود قيود على إمكانية وجود قيود على فتح بنوك أجنبية؛

7- مستوى الأجور والأسعار: قوانين الحد الأدنى للأجور, مدى تحديد الأسعار من قبل الحكومة.

[1] سلكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص إدارة مالية دولية كلية علوم اقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010 /2011، ص ص 111.

8- حقوق الملكية: مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا، استقلالية النظام القضائي عن التأثير الحكومي، فساد القضاء... وغيرها؛

9- التشريعات والإجراءات: مدى سهولة الحصول على رخصة لمزاولة الأعمال البيروقراطية، قوانين وأنظمة العمل... وغيرها؛

10- أنشطة السوق السوداء: مدى انتشار التهريب، مدى وجود القرصنة في حقوق الملكية الفكرية، العمالة المعروضة في السوق السوداء.

ويتم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة السابقة الذكر, ومن ثم يحسب مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي يتراوح مابين 1على 5 بحيث تدل الفئة الرقمية:

- 1- 1.95 حرية اقتصادية كاملة؛
- 2- 2.95 حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- 3- 3.95 حرية اقتصادية ضعيفة؛
- 4- 5 حرية اقتصادية معدومة.[1]

[1] أسماء بن طارد، شريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73، 2016/2015، ص 205.

الجدول رقم04: تصنيف وترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2019)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدليل	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4	55.7	56.6
الرتبة عالميا	96	93	68	92	84	118	102	102	102	107
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدليل	59.9	52.9	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الرتبة عالميا	105	172	140	145	146	147	154	172	172	171

المصدر: بالاعتماد على المراجع التالية:

- حكيمة حليمي، ليلى حليمي، **دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودور تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر2018 باستخدام طريقةAcp**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد12، ديسمبر 2019، ص 251.

- عزازي عماد، بلكحل محمد أمين، **تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشرات دولية**، دراسة تحليلية لفترة (2005- 2018)، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد13، العدد3، جامعة المدية، الجزائر، 2019، ص 290.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر خلال الفترة (2000-2002) صنفت الجزائر ضمن دائرة الحرية المعتدلة لاحتلالها المراتب 96، 93، 68، أما خلال الفترة(2003-2013) ولمدة عشر سنوات كاملة صنفت ضمن دائرة الحرية الضعيفة وخلال هذه الفترة لم تقم الجزائر بأي إصلاحات من شأنها تحسين الحرية الاقتصادية سواء من جانب حقوق الملكية أو العبء الضريبي أو التحرر النقدي أو الفعالية القضائية،لتسوء الأوضاع بعدها مع انخفاض أسعار النفط سنة 2015 وتحتل 157، 154، 152، 172، لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، على الترتيب، وتصنيف بذلك ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة خلال سنة 2019، واحتلت المرتبة 171 بدرجة الحرية الاقتصادية 46.2 وزيادة نقاطها الإجمالية بمقدار1.5 نقطة مع تحسن حقوق الملكية والحرية النقدية وحرية الاستثمار والحرية التجارية التي عوضت انخفاضا حادا في حرية العمل.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي(World Economicform) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالمية لتنافسية الدول، فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.[1]
يتكون من مؤشرين هما:[2]

1- مؤشر النمو التنافسية: وهو مؤشر مركب ينعكس تنافسية الاقتصاد الكلي ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية.

2- مؤشر الأعمال التنافسية: وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات استراتيجيات الشركة التي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية، والمؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2009، ص 168.

[2] نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

الجدول رقم 05: مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2008-2018).

البيان / السنوات	عالميا		عربيا		الدرجة/7
	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	
2008 -2007	81	131	12	14	3.9
2009 -2008	99	134	13	14	3.7
2010 -2009	83	133	11	14	3.9
2011 -2010	86	139	11	15	4
2012 -2011	87	142	10	15	4
2013 -2012	110	144	11	14	3.72
2014 -2013	100	148	10	15	3.8
2015 -2014	79	144	9	14	4.1
2016 -2015	87	140	9	13	4
2017 -2016	87	138	9	14	4
2018 -2017	86	137	9	14	4.1
2019 -2018	92	140	1	14	53.8

المصدر: هاجر مزوار، **أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021/2020، ص 198.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة ضمن تقرير التنافسية العالمية، حيث احتلت سنة 2018 المركز 92 من أصل 40 دولة لتتراجع بستة مراتب عن تصنيف السنة الماضية، كما نلاحظ أن قيمة المؤشر لم يتجاوز خلال فترة (2007-2019) الخمس درجات، كما سجل المؤشر أدنى مستوى له سنة 2008 بـ3.7نقطة من أصل 7نقاط لتحل بذلك الجزائر المرتبة 99، أما أدنى مركز فقد كان سنة 2012، حيث احتلت المرتبة 110بـ 3.72 نقطة.

بمقارنة الجزائر مع باقي الدول العربية نجدها تحتل أيضا مراتب متأخرة، حيث احتلت سنة2018، المرتبة 11من أصل 14 دولة لتتراجع بمرتبتين عن تصنيف السنوات الأربعة الماضية، إلا أن أسوء ترتيب للجزائر كان سنة 2008، حيث احتلت المرتبة 13 من أصل 14 دولة.

ويمكن إرجاع هذا التراجع في مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد الجزائري لعدة عوامل أهمها:

- هيمنة صناعة النفط؛

- ضعف الاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يلعب دول هاما في نقل التكنولوجيا؛
- مساهمة في تراكم رأس مال؛
- هيمنة صناعات النفط ومشتقاته؛
- قلة التنوع في الصادرات، وما ينجز عن ذلك من صدمات خارجية متعلقة بتذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية؛
- عدم مرونة القوانين والتشريعات؛
- انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر سلبا على مؤشرات التنافسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع تركيز على وضع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس المقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي يغطيها المؤشر[1]، حيث يتكون هذا المؤشر من متوسط عشر مؤشرات فرعية تكون في مجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في عشر مؤشرات الأخرى، بحيث كلما انخفضت القسمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح.[2]

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1996-2005)**، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص72.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2005، ص 178.

الجدول رقم06: مكانة الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005- 2019)

السنوات	عدد دول المؤشر	الترتيب	التغير
2005	155	128	_
2006	175	123	-5
2007	175	116	-7
2008	178	125	9
2009	181	132	7
2010	183	136	4
2011	183	136	0
2012	183	148	12
2013	185	152	4
2014	189	153	1
2015	189	154	1
2016	189	163	9
2017	190	156	-7
2018	190	166	-10
2019	190	157	-9

المصدر:بالاعتماد على المراجع التالية:

- عماد، بلكحل محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 286-287.
- هاجر مزوار، مرجع سبق ذكره، ص 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في مؤشر ضمان سهولة الأعمال، حيث احتلت سنة 2019 المركز 157 عالميا من بين 190 دولة، وهذا راجع إلى صعوبة القوانين التي تضعها الجزائر أمام المستثمرين الأجانب.

رابعا: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار خلال الفترة (2013-2019)

يقصد بالجاذبية الدولية بأنها:" قدرة الدولة في فترة زمنية معينة ومحددة على جذب مشاريع استثمارية وفرص اقتصادية في مجالات متعدد، واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة لشركات رؤوس الأموال وخبرات مبدعين في مختلف الميادين."

وهذه الجاذبية مرتبطة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات تتألف كل مجموعة من ثلاث مؤشرات، وكل مؤشر من مجموعة من المتغيرات الأساسية والفرعية من طرف الشركات متعددة الجنسيات عن تقييمها لوضع الدولة المراد الاستثمار فيها.[1]

الجدول رقم 07: مكانة الجزائر ضمن مؤشر جاذبية الاستثمار خلال الفترة (2013-2019).

السنوات		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأداء في المؤشر العام	القيمة	24.1	32.2	33.9	34.2	35	34	33
	الرتبة عالميا	110/86	1171/85	109/87	109/87	109/87	109/86	109/84
	الرتبة عربيا	17/13	18/13	16/13	16/13	16/12	16/12	16/12
قيمة الأداء في مجموعة العوامل الكاملة		41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47
قيمة الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36
قيمة الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		6	15	18.6	19.4	18	18	18

المصدر: من إعداد بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019. ahttps://www.aaid.org/companies ، تاريخ الاطلاع:2021/04/20.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في جذب الاستثمار الأجنبي، فقد سجلت مؤشر قيمته 24,1 نقطة سنة 2013 لتحتل المركز 82 عالميا من أصل 110 دولة، وعربيا

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، ص25.

تحتل المرتبة 13 من أصل 17 دولة، وهذا يدل على مستوى أداء ضعيف، وبالرغم من تقدم الجزائر بمرتبتين سنة 2019 إلا أنها خسرت نقطة واحدة من قيمة مؤشرها، حيث سجلت 33 نقطة في الوقت الذي بلغ المتوسط العالمي 46 نقطة، و38 نقطة على المستوى العربي.[1]

خامسا: ترتيب الجزائر وفق مؤشر كوفاس خلال الفترة (2010-2019)

يصدر منذ سبع سنوات عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية، ويقيس مخاطر قدرة الدولة على السداد ويبر مدى تأثر الأزمات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسة والاقتصادية، يغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية.

وصنف دليل المؤشر إلى: [2]

درجة الاستثمار A وتنقسم إلى أربعة مستويات:

- (A1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا؛
- (A2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1؛
- (A3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير ملائمة قد تؤدي بسجل مدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛
- (A4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، فإن إمكانية السداد تبقى مقبولة جدا.

درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:

- (B): يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير مستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛
- (C): قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة النقاب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ لأصلا؛
- (D): ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2003، ص ص 79- 80.

الجدول رقم 08: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر كوفاس خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التصنيف	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B	C	C	C

المصدر: عبد المالك بوضياف، آمال براهمية، **تحليل الأداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 12، العدد 02، 2019، ص 793.

من خلال الجدول نلاحظ حفاظ الجزائر على تصنيف A4 لمدة خمس سنوات على التوالي2011 إلى 2012، وللعلم فهي مصنفة ضمن هذه الرتبة منذ 2006، والتي تعني أن المخاطر القطرية هي مخاطر متوسطة ويمكن الاستثمار فيها على المدى المتوسط، ثم انخفض التصنيف إلى المرتبة B سنة 2016، ثم المرتبة C في ثلاث سنوات مما يدل على أن الجزائر تتمتع بمخاطر عالية.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم السياسة الإصلاحية التي اتخذتها الجزائر والمزايا المتعددة والحوافز الممنوحة للمستثمرين إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تبقى دون المستوى المطلوب لوجود عوائق عدة تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، نذكر منها:

أولا: العراقيل السياسية والقانونية والإدارية

وتتمثل فيما يلي:[1]

- تدبدب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلة؛
- غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار الاستثمار؛
- الكثير من التشريعات المتعلقة بالاستثمار لم يتضمن نصوصا صريحة تبين العلاقة بين الاستثمار والبيئة؛
- عدم الاستقرار القوانين الاستثمار وغموضها؛
- تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في إنجاز الملفات، حيث يتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها؛
- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية، مع قلة المكاتب الاستثمارات؛
- بالإضافة إلى ذلك تأثر القرارات الاقتصادية تأثرا مباشرا، بالموافق السياسية وغياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات طابع التجاري والاقتصادي؛

[1] عائشة مزواري، **القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر إشارة إلى القانون رقم(16-09) مؤرخ في29شوال عام 1437 الموافق 03غشت سنة2016**، يتعلق بترقية الاستثمار، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد02، جامعة المدية، الجزائر، 2017، ص 147.

- انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية.

ثانيا: عراقيل المستوى على الجهاز المالي

تتمثل العراقيل المالية المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالاقتصاد الوطني، بحيث يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يفتقد لفعالية والقدرة على التأقلم مع المتطلبات المستثمرين، كما يتميز بثقل الإجراءات في المعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض بالإضافة إلى ما يلي:[1]

- نقص الكفاءة المهنية لدى العمال البنوك، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
- ضعف أداء بورصة الجزائر؛
- عدم فعالية ما هو مناخ من صيغة تمويلية بديلة عن القروض البنكية.

ثالثا: العراقيل الاجتماعية والبنى التحتية

وتتمثل في ما يلي:[2]

- التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق، مما أثر على قوى العمالة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية، الصناعية والزراعية والخدماتية؛
- نقص فادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل البنى في توفير وسائل النقل السريع وبتكاليف معقولة ودون أي قيود أو متاعب في المطارات والموانئ والطرق، وتوفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج وإضافة إلى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتوفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات.

[1] فتاح صليح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، طور الثالث في العلوم اقتصادية، سدي بلعباس، 2020/2019، ص 147.

[2] عائشة مزواري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

المبحث الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرتبط بمدى نجاح عمليتي إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تدفقات الاستثمار تم تدعيمه وتعزيز الثقة بين الجزائر والمتعاملين الأجانب، وهذا إلاّ إدا كرست السلطات الجزائرية كل جهودها لإزالة العراقيل التي ذكرناها سابقا والتي تقف كعائق أمام إنجاح هذه السياسة. فيجب اتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: متطلبات تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نتطلع في هذا الجزء من الدراسة إلى أفاق المستقبل من خلال متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مع إعطاء بعض الحلول التي نراها مناسبة لاستقطاب جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي قد تساعد على تعظيم الاستفادة في المستقبل القريب.

أولا: تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

نظرا لانخفاض معدلات والاستثمار في الجزائر، حيث لم يتجاوز معدل الادخار المحلي أكثر من 18 %من الناتج المحلي الإجمالي مع بداية الألفية الثالثة، وبما أن الجزائر تسعى لبلوغ معدل نمو اقتصادي مقداره 7% سنويا على الأقل، فإن هذا يتطلب ما يأتي:

- رفع معدل الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى نحو 25%، وتحقيق زيادة مماثلة في المدخرات المحلية والإجراءات اللازمة للتمويل ؛
- تخصيص الموارد لتحقيق أعلى كفاءة في استخدامها؛
- تنشيط ودعم كفاءة رأس المال الجاري والجديد.

وبما أنه توجد فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الوطني، فإن هذه الفجوة تظهر وجود عجز في الحساب الجاري، يمكن تمويله عن طريق أحد المصادر الآتية:

* خفيض الاحتياطات من النقد الأجنبي؛
* الاقتراح من الخارج؛
* جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبي، ولاسّيما المباشر.

بما أن تخفيض الاحتياطات له شروط معينة، تتعلق بضرورة المحافظة على حدود أمنة لهذا الاحتياطي لضمان تمويل الواردات، والذي يحدد بستة أشهر كحد أدنى، فإن هذا الخيار يعتبر كأخر خيار يمكن اللجوء بعد اللجوء إلى الاقتراض من الخارج بدرجة محدودة في ظل تدني حجم الديون الخارجة الخارجية.[1]

[1] أبحري سفيان، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل**، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص ص 32 - 33.

ثانيا: فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية

تعمل الجزائر جاهدة كغيرها من الدول للمحافظة على استقرارها الاقتصادي، وعدم التعرض لفجوات اقتصادية، تضخمية كانت أم انكماشية، لأن هذه الفجوات في الحقيقة أصبحت محل اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، وعلى هذا الأساس تؤدي السياسة النقدية دورا مميزا في إحداث الاستقرار النقدي ومنه التحكم في معدلات التضخم. أما بالخصوص السياسة المالية فترتكز أساسا على السياسة الضريبية، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الآتية:

- عدم اللجوء إلى رفع صافي معدلات الضرائب غير المباشرة، بغرض تعويض الانخفاض الحاصل في الإرادات الحكومية، الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات إلى الصفر؛
- خفض معدل الضرائب المباشرة، نظرا لأثره الإيجابي على كافة المتعاملين باستثناء الحكومة.[1]

ثالثا: في ما يتعلق بالسياسة الصناعية

أن تمتع الصناعة الجزائرية بالحماية لفترة طويلة، وتوقفها عند إستراتيجية إحلال الوردات، وعدم قدرتها على الانتقال إلى إستراتيجية التوجه التصديري، جعلها تعاني من عدة مشاكل تتلخص فيما يأتي: خلل بنيوي، تخلف تكنولوجي، عمالة فائضة، منتجات تقليدية، ضعف في الجودة وعدم القدرة على المنافسة، انخفاض الإنتاجية، البيروقراطية والفساد، إن السياسة الصناعية الناجحة تتميز بعدة خصائص من أهمها:

- أن يكون هدفها الأساسي تشجيع الصادرات أولا، ومن ثم حماية السوق المحلي؛
- أن يتحدد دورها الأساسي في تقديم الدعم المناسب لكافة الصناعات، وفقا لأدائها ومساهمتها في زيادة معدل نمو الصادرات أكثر من دورها في تعويض الخسائر؛
- أن تكون مرحلية ومؤقتة وليست دائمة (مثل تقديم الإعفاءات الضريبة لمشروعات التصدير)، إلا أن ذلك يبقى ناقصا إذا لم يتم وضع برنامج لتحديث الصناعة.[2]

المطلب الثاني: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتمتع الجزائر بكثير من المقومات والعناصر التنافسية التي يمكنها أن تجعل من الجزائر بلدا رائدا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر منها ما يلي:

أولا: حجم السوق والموقع الاستراتيجي

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات دخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، فالجزائر تمتاز بموقعها الجغرافي المميز الذي يمثل ممرا مهما بين قارتي إفريقيا وأوروبا، فهي تتوسط بلدان شمال

[1] أبحري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 35.

إفريقيا وتقع على ساحل البحر متوسط وتتربع على أكثر من 1200كلم من السواحل، كما تحتوي على كثافة سكانية تقدر بـ 42.2 مليون نسمة، وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 213.5 مليار دولار.[1]

ثانيا: بنية النقل

فبالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات الكيلومترات فقط في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200كلم، علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة. وتحتوي الجزائر على 40ميناء، 11فقط منها للصيد والتجارة والمحروقات وميناءين مختصين في المحروقات.[2]

ثالثا: بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية

بلغ الهاتف الثابت 202 مليون خط منها 30%لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقط تطور سريعا مع مشاركة 04 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.[3]

رابعا: الكهرباء والغاز

بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعدل نسبة 96% وهي نسبة شكلية بتلك المسجلة في بعض البلدان الأوروبية ف 96% من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف عليها مؤسسة سونلغاز.

المطلب الثالث: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن تلخيص أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العناصر التالية:[4]

أولا: العوامل السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا فعالا في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، وتأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي الذي يتمثل في ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر من المخاطر السياسية، كالتأميم ونزع الملكية، وقد أثبتت التجربة أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته الفنية والتقنية إلى دولة ما إلا إذا تأكد من استقرار الأوضاع السياسية فيها.

---

[1] أميرة بحري، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2] بودلال علي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي – الحصيلة والنتائج –** ، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 54.

[3] بودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[4] لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، ص ص 87-90.

وقد أثبتت العديد من الدراسات تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، حيث أكدت دراسة " بازي "، " basi" 1963 أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

ثانيا: العوامل القانونية والإدارية

1- العوامل القانونية

تلعب هذه العوامل دورا متميزا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن المستثمر الأجنبي لن يقبل على الاستثمار خارج دولته إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية، لذلك يعد وجود إطار قانوني متكامل يحكم نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مشجعا لهذا الأخير.

2- العوامل الإدارية

يساهم النظام الإداري في الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك إذا تميز بسهولة إجراءاته ووضوحها، وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وعدم تفشي البيروقراطية والفساد الإداري بشكل عام.

3- العوامل الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى، وتتمثل أهمها في محددات السياسة الاقتصادية الكلية الآتية:

- **حجم السوق واحتمالات نموه:** يعبر حجم السوق عن حجم الطلب، فكلما كبر حجم السوق كلما كان أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذا الأخير يبحث دوما عن الطلب الكافي لتغطية التكاليف مع تحقيق أرباح مقبولة، غير أن حجم السوق يعد أقل أهمية أمام احتمالات نموه في المستقبل لأن المستثمر الأجنبي ينجذب أكثر إلى المناطق التي تشهد توسعا في أسواقها لكونها تمثل فرصا جديدة للاستثمار.

وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للسوق، وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فنمو الناتج يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد، مما يجعله يتطلع إلى سلع جديدة، وبالتالي ضرورة وجود استثمارات لإشباع هذا الطلب المتزايد.

- **معدل التضخم:** تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أنها تؤثر على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج وربحية السوق، ومن ثم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجهه إلى استثمارات قصيرة الأجل كالمضاربة في العقارات، لذلك يجب على الدولة التي ترغب في استقطاب الاستثمار المذكور أن تحافظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة بمعنى ألا تتجاوز نسبة 3%، وذلك من خلال تفعيل استقلالية السلطات النقدية، والتحكم في عجز الموازنة في حدود مقبولة، مع ضرورة تكامل إجراءات السياستين النقدية والمالية.

- **سعر الصرف:** إن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تخفيض أرباح هذا الاستثمار، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج، لذلك يجب على الدول المضيفة أن تحافظ على أسعار مستقرة لعملاتها حتى تتمكن من جذب هذا الاستثمار.

وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية على وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت دراسة " كيفس"1996، إلى وجود ارتباط سلبي بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري لأنها تعسر القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للاستثمار.

- **درجة الانفتاح الاقتصادي:** يميل المستثمر الأجنبي إلى الاقتصاديات المفتوحة التي تتميز بعدم وجود أية قيود على حرجة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج مما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق.

ومن المقاييس المستخدمة في حساب درجة الانفتاح، نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات إلى الناتج، إضافة إلى نسبة الواردات إلى الناتج.

وقد أثبتت العديد من الدراسات ومن بينها دراسة " ليكرو"،1991 أن درجة الانفتاح الاقتصادي تعد عاملا ايجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

إن الحديث عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يقودنا إلى الحديث عن المناخ الاستثماري ومختلف مؤهلات الجزائر سواء كانت طبيعية، بشرية، اقتصادية، سياسية وأمنية، تجعلها محل اهتمام المستثمرين الجزائريين محليين كانوا أو أجانب، وحتى تزيد من طاقة المستثمرين وارتياحهم قامت الجزائر بتخصيص ضمانات(قانونية، مالية، وقضائية) سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وحوافز ضريبية من شأنها تعزيز نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تشهد الجزائر في الحال تدفقات للاستثمارات الأجنبية تزيد سنة بعد أخرى، إلا أنه ما يلاحظ أن مجمل هذه الاستثمارات تخص قطاع المحروقات مع العلم أن هناك قطاعات أخرى من شأنها أن تكون ذات مردودية معتبرة، مثل قطاع الخدمات، والقطاع السياحي.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعاني من عدة معوقات ومشاكل يمكن أن نقول أنها إدارية، اجتماعية، وسياسية، ينبغي القضاء عليها حتى يمكن تدعيم الاستثمار المحلي والأجنبي إلى مستويات التطورات الاقتصادية العالمية.

خاتمة

خاتمة:

تناولت الدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتركيز على حالة الجزائر، فبالنظر لأهمية هذا النوع من الاستثمار اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، من بينها الجزائر التي حاولت تهيئة مناخها القانوني والتشريعي لتسهيل عملية الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني، وبناءا على ما سبق لابد للحكومة الجزائية الإسراع في الإصلاحات والاستثمار أكثر في مجال تحسين مناخ الأعمال ووضع سياسة ترقية حقيقية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما ينعكس على النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل وتقل التكنولوجيا وغيرها.

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية

الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعرف حيوية وحركية كبيرة في الجزائر نظرا للبيئة الداخلية الغير مشجعة على استقطاب المستثمرين الأجانب، وهذا راجع لاحتلال الجزائر مراتب متأخرة في العديد من مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

ثانيا: اختبار الفرضيات الفرعية

- **اختبار الفرضية الأولى:** تبين من خلال دراستنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتمويل مختلف المشاريع، ومن بين النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر النظرية الكلاسيكية ونظرية والنيوكلاسيكية ونظرية عدم كمال السوق، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحى البديل الرئيسي للإقراض الدولي حيث يوجد العديد من النظريات المفسرة له؛

- **اختبار الفرضية الثانية:** بسبب طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على المحروقات فإن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) تبقى مقتصرة فقط على هذا القطاع، ويتضح ذلك من خلال تصدره المركز الأول في جذب الاستثمارات الأجنبية وإهمال قطاع السياحة والزراعة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

ثالثا: نتائج الدراسةالنظرية

- يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي؛

- تتوقف التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول على مدى تهيئة وتوفير بنية متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يرجع لتمتعها بموارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي متميز، غير أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من عقبات وتجاوزات كالفساد والبيروقراطية؛

رابعا: نتائج الدراسة التطبيقية

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر من خلال الزيادة المستمرة في عدد المشاريع خلال الفترة (2000–2019)، وبالتالي تحقيق زيادة في مناصب الشغل وهذا ماساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد؛

– يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأكبر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؛

– إن الاستمرار في منح الإعفاءات الجبائية والجمركية دون وجود دفتر شروط مسبق قد يؤدي تشويه النمط الاستثماري مجددا وزيادة العبء المالي للدولة؛

– بالرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ استثماري ملائم وجذاب للاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا: اقتراحات وتوصيات الدراسة

على ضوء النتائج السابقة، وإدراكا منا بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وجب علينا اقتراح التوصيات التالية:

– ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تدارك النقائص والقوانين المنظمة له، حتى يتم الوصول إلى مناخ استثماري ملائم يرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه الاقتصاد الوطني؛

– التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق الدبلوماسية الخارجية، وإبرام المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب؛

– محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول، والاستفادة من تجارب بعض الدول التي استطاعت جذب الاستثمارات المباشرة خارج قطاع المحروقات؛

– توفير قاعدة بيانات حقيقية شاملة تكون متاحة على مواقع الانترنت تشمل كافة المعلومات التي من شأنها المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كإعداد خرائط تبين مواقع انتشار الثروات الباطنية، وكذا شبكة الطرق البرية وسكك الحديد المتوفرة ومدى قرب أو بعد مصادر الكهرباء والمياه والغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث المستمر لهذه المعلومات بشكل دوري؛

– الاهتمام بتطوير رأس المال البشري لأنه يمثل المدخل الحقيقي لتحقيق أي تنمية، ويتم ذلك خلال تأهيله وتدريبه حتى يكون قادرا على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وسينعكس ذلك إيجابا على تنافسية الشركات الأجنبية والمحلية، ويجب أن ينصب اهتمام الحكومة على نوعية رأس المال البشري بدلا من الإشغال بالأرقام؛

– العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تخفيف الإجراءات والرسوم، وتفعيل قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية وبراءات

الاختراع، مع إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري؛

– متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه ماديا وماليا مع تقديم دراسات أولية ونهائية يراد تنفيذها والحد من العراقيل التي تبطئ في استمرارية أو توسيع المشروع؛

– وجوب إعداد الندوات والملتقيات الاقتصادية ونشرها حتى يتسنى للفرد الجزائري فهم ما يحيط به من شبح العولمة الاقتصادية؛

– إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

سادسا: آفاق الدراسة

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

– أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري؛

– دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- الجيلالي عجة، **الكامل في القانون الجزائر للاستثمار**، ط(1)؛ دار الخلدونية ،الجزائر، 2006.

2- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، ط(1)؛ دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2011.

3- خالد راغب خطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**، ط(1)؛ دار البداية، الأردن، عمان، 2012.

4- سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، ط(1)؛ الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، العمان، 2010.

5- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، ط(1)؛ دار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2008.

6- عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، ط(2)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

7- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، ط(1)؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن2009.

8- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.

9- محسن العبادي، **الاستثمارات بالعملات الأجنبية**، ط(1)؛ دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

10- منصوري زين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، ط(1)؛ دار الراية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2013.

11- الموساوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

12- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر، الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2007.

13- نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر(1998-2005)**، ط(1)؛ دار النشر مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2016.

ثانيا: المذكرات

1- بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق المقاربة OLI**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015.

2- بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

3- خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

4- زغية طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر: واقع وأفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة (2007-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008.

5- زياد محمد عرفات أبو ليلى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن (1976-2003)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة البرموك، 2003.

6- سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

7- سلكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص إدارة مالية دولية كلية علوم اقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010 /2011.

8- صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

9- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1996-2005)**، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

10- فتاح صليح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، طور الثالث في العلوم اقتصادية ،سدي بلعباس، 2020/2019.

11- قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2015/2014.

12- ميلود بوعبيد، الطاهر هارون، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، حاج لخضر، الجزائر.

13- نسرين برجي، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

14- هاجر مزوار، **أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021/2020.

15- هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية (دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

ثالثا: المجلات

1- أبحري سفيان، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل**، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

2- أميرة بحري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(بين الحوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)**، مجلة التمكين المهني الاجتماعي, المجلد02، العدد01، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2020.

3- أسماء بن طارد، شريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73، 2016/2015.

4- بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

5- بوعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد04.

6- بودلال علي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي – الحصيلة والنتائج –** ، جامعة تلمسان، الجزائر.

7- حكيمة حليمي، ليلى حليمي، دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودور تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر2018 باستخدام طريقةAcp، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد12، ديسمبر 2019.

8- رايس حدة، كرامة مروة، **تقييم تجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.

9- عائشة مزواري، **القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر إشارة إلى القانون رقم(16-09) مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 03غشت سنة2016**، يتعلق بترقية الاستثمار، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد02، جامعة المدية، الجزائر، 2017.

10- عبد المالك بوضياف، آمال براهمية، **تحليل الأداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 12، العدد 02، 2019.

11- عزازي عماد، بلكحل محمد أمين، **تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشرات دولية، دراسة تحليلية لفترة(2005-2018)**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد13، العدد03، جامعة المدية، الجزائر، 2019.

12- عماد إشوي، عادل جدادوة، **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2012.

13- فريدة مزياني، **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**، مجلة الاجتهاد القضائي كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 06، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

14- لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر.

15- محمد ساحل، **أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2012.

16- معيفي لعزيز، **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: أي الفعالية في توفير العقار الموجه للاستثمار في الجزائر؟**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 02، الجزائر، جامعة بجاية، 2016.

17- منصوري زين، **واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

18- ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد31، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009.

رابعا: القوانين والتقارير

القوانين:

1- القانون رقم(16-09) المؤرخ في 03 غشت سنة 2016، **المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد46، 2016.

2- الأمر رقم (66-284) مؤرخ في 1966/09/15، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية الصادرة ب1966/09/17، العدد80.

3- المديرية العامة للضرائب، **نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب**، تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، 2018.

التقارير :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2003، الموقع:
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20.

2- المؤسسة العربية لضمان الاساثمار2005، الموقع:
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2009.
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013، الموقع:
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، الموقع
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015، الموقع:
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

7- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016، الموقع:
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات2017، الموقع:
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات2018، الموقع:
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات2019، الموقع:
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات2020، الموقع:
ahttps://www.aaid.org/companies، تاريخ الاطلاع:2021/04/20

المواقع الإلكترونية:

الموقع: http://unctadstat.unctad.org، تاريخ الاطلاع: 2021/04/30.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: أمر رقم(66-284) المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام هـ1386 الموافق ل 15 سبتمبر سنة 1966 م يتضمن قانون الاستثمارات

١٢٠٢ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية السبت ١ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ هـ

قوانين وأوامر

أمر رقم ٦٦ ــ ٢٨٤ مؤرخ في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ يتضمن قانون الاستثمارات

عـــرض الاســبـــاب

تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة الخاصة بايضاح « دور راس المال في اطار التنمية الاقتصادية ومكانه واشكـــاله والضمانات القانونية الخاصة به » ، فان الحكومة قد اعدت هذا الامر الذي أقـره مجلس الثـورة والذي يشكل مع النصوص التي يستند اليها قانون الاستثمارات .

ان هذا القانون يحدد الاطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم ٦٣ ــ ٢٧٧ المؤرخ في ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٣ بالتعريف عن المبادىء التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة لراس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا .

وعلاوة على ذلك ، فقد روعيت ضرورة تبسيط اجراءات الترخيص فنص خصوصا على تكليف الادارة العمالية بالدور الاقتصادي الراجع لها وعلى التخفيض من مهل الاجراءات الادارية اذ جعلها القانون مقتصرة على الجوهري والضروري منها لتيسير العمل به .

وحيث ان الامر يتعلق بالمبادىء ، فقد تايد ما يلي :

١ ــ ان الامر المشار اليه قد اعترف للاشخاص الطبيعيين او المعنويين الجـزائريين او الاجـانب بامكـانية تحقـيق الاستثمارات في القطاعين الصناعي والسياحي ، على اعتبار ان الهدف المطلوب قبل كل شيء هو مضـاعفة الطاقـات الانتاجية للامة الى أقصى حد .

٢ ــ وفي الفروع المعتبرة حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي سيجرى توضيحها بمرسوم فانه احتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها مع امكانها عند الضرورة من مشاركة رأس المال الخاص الوطني او الاجنبي .

٣ ــ ويمكن الدولة علاوة على ذلك ، أن تشارك مع شركات الاقتصاد المختلط في مساهمة رأس المال الاجنبي او الوطني . ويمكنها ايضا طرح المناقصات والمزايدات لاحداث المؤسـسات في جميع القطاعـات برساميل خاصـة يمكن ان تتطلبـها الاحتياجات الاولية للتنمية الاقتصادية وذلك ضمن شروط معينة .

٤ ــ ان الامر المتضمن قانون الاستثمارات قد أشار الى نشر مرسوم تحدد بموجبه كيفيات تدخل رأس المال الخاص في قطاعات التجارة الداخلية والمصالح وكذلك كيفيات جعل المؤسسات التابعة لنشاط هذه القطاعات من قبل اشخاص معنويين تحت الرقابة الجزائرية .

وان الامر المذكور يحدد الضمانات الخاصة بقانـــون الاستثمارات وشروط تطبيقه .

١ ــ الضمانـــات والمنـــافع

١ ــ الضمانـــات :

من المعلوم ان نجاح سياسة الاستثمار التي تدعو رأس المال الخاص الوطني والاجنبي الى الاسهام يتوقف على الضمانات التي تؤمن الدولة ثباتها والتي تقوم هذه الاخيرة بتنفيذها برمتها لصيانة شروط التسيير السليم للاقتصاد الوطني .

ولذلك فان الدولة تشارك المستثمرين في اهتمامهم بانجاز واستغلال المؤسسات المذكورة في الامر المتضمن قانـــون الاستثمارات مع مراعاة الفوائد المتبادلة وفي الحدود التي يؤدي فيها المستثمرون على ما ينبغي المهام التي يفرضهـا التسيير المطابق لمقتضيات هذا القانون .

ولهذا الغرض ، فان المؤسسات المحدثة او التابعة والمرخص لها طبقا لهذا الامر المتضمن قانون الاستثمارات لا يمكن ان تسترجعها الدولة بموجب مقرر الا عندما تفرض ذلك دواعي التنمية الاقتصادية ، وفي هذه الحالات ، فان الاسترجاع يقرر لزوما بموجب نص تشريعي ويجب ان يترتب عليه بحكم القانون تعويض يجرى تحديد قيمته وآجال تسديده وتحويله بصورة موضحة في قرار الترخيص .

وعلاوة على ذلك ، فان قرار الترخيص هذا سينص على الضمان ويوضح شروط تحـويل الارباح التي تحققهـا المؤسسات المعنيـة .

ويتولى الصندوق الجزائرى للتنمية كتابة اللجنة .

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير المالية والتخطيط ،

يأمر بما يلي :

الباب الاول
المبـــادىء

المادة الاولى : يوضح هذا الامر النطاق الذى ينظم بمقتضاه تدخل الرأسمال الخاص فى التنمية الاقتصادية الوطنية .

وهو يشكل مع النصـوص المقـررة لتطبيقه قـانـون الاستثمارات .

المادة ٢ : ان المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات فى القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني تعود للدولة وللهيئات التابعة لها .

الا ان الدولة يمكنها ان تقرر دعوة الراسمال الخاص لانجاز هذه المشاريع . فتعين عندئذ لكل حالة كيفيات تدخـل الراسمال الخاص الوطني او الاجنبي فى تلك الاستثمارات .

وستحدد بمرسوم القطاعات المعتبرة كحيوية فى مفهوم هذا الامر .

المادة ٣ : عندما تشترك الدولة فى شركات للاقتصـاد المختلط بمساهمة فى الراسمال الخاص الاجنبي أو الوطنى فيجب ان يصادق على القوانين الاساسية لهذه الشركـات بمرسوم يتضمن الاحكام التالية :

١ ـ الخيار للدولة بشراء كل الحصص او الاسهم التى لاتملكها او بشراء جزء منها ، وكذلك الشروط التى يمكن للدولة بمقتضاها ممارسة هذا الخيار ،

ب ـ الخيار للدولة بممارسة حق الشفعة او الموافقة فى حال البيع او النقل او التنازل عن الحصص او الاسهم التى لا تكون مالكة لها .

المادة ٤ : ان الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين او الاجانب يمكنهم احداث او انماء مؤسسـات صناعية أو سياحية من شأنها زيادة الجهاز الانتاجي للامة والاستفادة من كل او جزء من الضمانات والمنافع المنصوص عليها فى الباب الثاني من هذا القانون وذلك عن طريق الحصول على الرخصـة المسبقة وفقا للاجراء المنصوص عليه فى المواد من ٢٠ الى ٢٧ من هذا الامر .

المادة ٥ : عندما يتطلب انجاز المشاريع الاقتصادية الوطنية فى أى قطاع كان الرساميل الخاصة ، فيمكن للدولة اجراء مناقصات لاحداث مؤسسـات معينة ، بهذه الرساميل ، وتكون أهدافها الانتاجية وتاسيسها الجغرافى والشروط الاخرى الخاصة بالاستغلال موضوع دفتر شروط يجرى عليها الاستثمار . ويمكن للدولة لهذا الغرض أن تضع تحت تصرف الاشخاص المعنيين جميع الدراسات الاقتصادية والتقنية التى تكون اعدتها بشأن هذه المؤسسات .

وعلى أساس الشروط التقنية المتساوية يمنح الترخيص الخاص لطلبات الانشاء حيث يتدخل الراسمال الوطني على المدى الاوسع وحيث تغطي مبالغه الخصوصية بصفة انفع قيمة الاستثمار ونهوض المؤسسة حيث يتطلب على الوجه الاقل المنافع المالية بالاستناد لهذا الامر .

المادة ٦ : يكون الاشخاص الطبيعيون والمعنويون ملزمين بالتقيد بالواجبات ذات الطابع القانوني والنظامي التى تخضع لها نشاطاتهم المهنيـة ولا سيما ما يتعلق منهـا بالضرائب والمحاسبة ونظام القطع .

الباب الثـاني
الضمـانـات والمنـافـع

المادة ٧ : يوضح هذا الباب الضمانات والمنافع الممنوحة لاستثمار الرساميل المحققة وفقا للمواد من ٢ الى ٥ المذكورة أعـلاه .

وكل ضمان او منفعة خصوصية يتطلبها انشاء او تسيير مؤسسـة ما يمكن منحهما بطريقة تعاقدية تبرم بين الدولة والمستثمر بعد اخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات .

الفصل الاول ـ الضمانـات العـامة

المادة ٨ : فى الحالة التى تستلزم فيها المصلحة العمومية استرجاع الدولة لمؤسسات تنتفع من أحكام هذا القانون ، فلا يمكن اقرار تدبير كهذا الا بموجب نص ذى صبغـة تشريعية وقد يشتمل ذلك التدبير بحكم القانون ، استنادا لهذا الامر ، دفع التعويض المساوى للقيمة الصافية المحددة بمواجهة الخبراء والعناصر الوطنية التى تسترجعها الدولة وذلك فى مهلة اقصاها تسعة اشهر .

ويزاد على هذا التعويض :

ـ المبلغ غير المستهلك من نفقات التاسيس او القيم الاخرى

ملحق رقم 02: أمر رقم (16-09)المؤرخ في 29 جشوالمادى الأولى عام هـ1437 الموافق ل 3غشت سنة 2016 م

المادّة 22 : لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

المادّة 23 : زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلاّ في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

يترتب على هذا الاستيلاء، ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف.

المادّة 24 : يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص.

المادّة 25 : تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يُسعّرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

كما تقبل كحصص خارجية، إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

ويتضمن ضمان التحويل المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، كذلك المداخيل الحقيقية الصافية النّاتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية.

الفصل السادس

أجهزة الاستثمار

المادّة 26 : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف، بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، بما يأتي :

- تسجيل الاستثمارات،
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج،
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع،
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال،
- تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 أعلاه، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به،
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون وتلك المذكورة في المادة 14 أعلاه.

يحدد تنظيم الوكالة وسيرها عن طريق التنظيم.

تحصّل الوكالة، بعنوان معالجة ملفات الاستثمار، سواء من قبل مصالحها الخاصة أو مراكز التسيير المذكورة أدناه، إتاوة يحدد مبلغها وكيفيات تحصيلها عن طريق التنظيم.

المادّة 27 : تنشأ لدى الوكالة أربعة (4) مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع :

- مركز تسيير المزايا، ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة.

الملحق رقم 03: نشرة المديرية العامة للضرائب 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

نشرة المديرية العامة للضرائب

نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب — رقم: 2018/08

تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

الافتتاحية

إن الدولة عازمة على تحسين بيئة المؤسسات ودعم الاستثمار الذي يعتبر مصدرا للثروة ومناصب الشغل. وفي هذا الإطار تندرج مراجعة النظام الذي يحكم الاستثمار في الجزائر من خلال تبني القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بتطوير الاستثمار.

يؤكد القانون الجديد حول الاستثمار أهداف برنامج الحكومة الرامي إلى تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية وملائمة نظام التحفيزات مع السياسة الاقتصادية.

يتم من الآن فصاعدا توجيه المزايا نحو القطاعات والأنشطة المنتجة للربح اقتصاديا كالصناعة والفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.

لهذا يتمحور نظام التحفيزات حول ثلاثة مستويات :

- المزايا المشتركة التي توجه لجميع الاستثمارات ؛
- المزايا الإضافية ذات طابع قطاعي؛
- المزايا الاستثنائية التي تمنح في إطار اتفاق مع الحكومة وتخصص للمشاريع التي تقدم منفعة خاصة للاقتصاد الوطني.

من جانب آخر، تم إضافة تحسينات لاسيما تلك المتعلقة بتبسيط وتسريع إجراء الحصول على المزايا (وثيقة واحدة كافية لذلك)

ومنح بشكل آلي المزايا المشتركة دون المرور على المجلس الوطني للاستثمار، ماعدا الاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها 5.000.000.000 دج

و الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتحسن باستمرار فيما يتعلق بالتسهيلات التي تقوم بها السلطات العمومية.

هذا العدد من الرسالة يركز على جميع هذه التدابير الرئيسية المتخذة في القانون المتعلق بتطوير الاستثمار و هذا لتقوية عمل الاستثمار الذي هو في خدمة الاقتصاد الوطني.

م. زيكارة

المدير العام للضرائب

La Direction Générale des Impôts
www.mfdgi.gov.dz

3. Les avantages exceptionnels au profit des investissements présentant un intérêt particulier pour l'économie nationale

Les avantages accordés au profit des investissements présentant un intérêt particulier pour l'économie nationale, sont établis par voie de convention négociée entre l'investisseur et l'ANDI, après approbation du CNI. Ils peuvent porter :

- sur un allongement de la durée des avantages d'exploitation pour une période pouvant aller jusqu'à dix (10) ans ;
- sur l'octroi, conformément à la législation en vigueur, des exonérations ou réduction de droits de douanes, impôts, taxes et toutes autres impositions à caractère fiscal, de subventions, aides ou soutens financiers, ainsi que toutes facilités susceptibles d'être consenties, au titre de la réalisation pour la durée convenue avec l'ANDI et mentionnée sur l'attestation d'enregistrement.

Les avantages de réalisation peuvent, après accord du CNI, selon les modalités et conditions fixées par voie réglementaire, être transférés aux contractants de l'investisseur bénéficiaire, chargés de la réalisation de l'investissement, pour le compte de ce dernier.

Les avantages exceptionnels s'ajoutent à ceux susceptibles d'être obtenus, au titre des avantages c ommuns et des avantages supplémentaires.

Modalités pratiques de mise en œuvre des avantages accordés

1. Enregistrement des avantages accordés

Afin de bénéficier des avantages prévus par la loi n° 16-09 du 3 août 2016 susvisée, les investissements doivent faire l'objet d'un enregistrement préalable à leur réalisation.

Pour ce qui est des investissements dont le montant est égal ou supérieur à cinq milliards de dinars (5.000.000.000 DA) ainsi que ceux présentant un intérêt particulier pour l'économie nationale, l'enregistrement s'effectue après décision du CNI.

Forme et modalités d'enregistrement

L'enregistremen t de l'investissement est la formalité écrite par laquelle un investisseur exprime sa volonté de réaliser un investissement dans une activité économique de production de biens ou de services entrant dans le champ d'application de la loi portant promotion de l'investissement.

L'enregistrement est effectué par l'investisseur lui -même, ou par toute personne le représentant, sur la base d'une procuration légalisée, établie selon le modèle établi, auprès du Guichet Unique Decentralisé (GUD) de l'ANDI du choix de l'investisseur,

sur la base d'un formulaire valant attestation d'enregistrement, fourni par le GUD de sont choix, revêtu de la signature de l'investisseur.

Effets de l'enregistrement

La réalisation de la procédure d'enregistrement de l'investissement confère au promoteur l'éligibilité automatique et de plein droit aux avantages prévus par la loi 16-09 susvisée. Elle constitue une autorisation à l'investisseur de se prévaloir, auprès de toutes les administrations et tous les organismes concernés, des avantages auxquels il ouvre droit, fixés par l'attestation d'enregistrement.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

نشرة المديرية العامة للضرائب

نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب — رقم: 2016/08

تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

الافتتاحية

إن الدولة عازمة على تحسين بيئة المؤسسات ودعم الاستثمار الذي يعتبر مصدرا للثروة ومناصب الشغل. وفي هذا الإطار تندرج مراجعة النظام الذي يحكم الاستثمار في الجزائر من خلال تبني القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بتطوير الاستثمار.

يؤكد القانون الجديد حول الاستثمار أهداف برنامج الحكومة الرامي إلى تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية وملائمة نظام التحفيزات مع السياسة الاقتصادية

يتم من الآن فصاعدا توجيه المزايا نحو القطاعات والأنشطة المنتجة للثروة الاقتصادية كالصناعة والفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.

لهذا يتمحور نظام التحفيزات حول ثلاثة مستويات :

- المزايا المشتركة التي توجه لجميع الاستثمارات ؛
- المزايا الإضافية ذات طابع قطاعي؛
- المزايا الاستثنائية التي تمنح في إطار الاتفاق مع الحكومة وتخصص للمشاريع التي تقدم منفعة خاصة للاقتصاد الوطني.

من جانب آخر، تم إضافة تحسينات لاسيما تلك المتعلقة بتبسيط وتسريع إجراء الحصول على المزايا (نافذة واحدة كافية لذلك)

ومنح بشكل آلي المزايا المشتركة دون المرور على المجلس الوطني للاستثمار، ماعدا الاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها 5.000.000.000 دج

و الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتحسن باستمرار فيما يتعلق بالتسهيلات التي تقوم بها السلطات العمومية.

هذا العدد من الرسالة يركز على جميع هذه التدابير الرئيسية المتخذة في القانون المتعلق بتطوير الاستثمار و هذا لتقوية عمل الاستثمار الذي هو في خدمة الاقتصاد الوطني.

م. زيكارة

المدير العام للضرائب

La Direction Générale des Impôts
www.mfdgi.gov.dz

3. Les avantages exceptionnels au profit des investissements présentant un intérêt particulier pour l'économie nationale

Les avantages accordés au profit des investissements présentant un intérêt particulier pour l'économie nationale, sont établis par voie de convention négociée entre l'investisseur et l'ANDI, après approbation du CNI. Ils peuvent porter :

- sur un allongement de la durée des avantages d'exploitation pour une période pouvant aller jusqu'à dix (10) ans ;
- sur l'octroi, conformément à la législation en vigueur, des exonérations ou réduction de droits de douanes, impôts, taxes et toutes autres impositions à caractère fiscal, de subventions, aides ou soutiens financiers, ainsi que toutes facilités susceptibles d'être consenties, au titre de la réalisation pour la durée convenue avec l'ANDI et mentionnée sur l'attestation d'enregistrement.

Les avantages de réalisation peuvent, après accord du CNI, selon les modalités et conditions fixées par voie réglementaire, être transférés aux contractants de l'investisseur bénéficiaire, chargés de la réalisation de l'investissement, pour le compte de ce dernier.

Les avantages exceptionnels s'ajoutent à ceux susceptibles d'être obtenus, au titre des avantages « communs » et des avantages supplémentaires.

Modalités pratiques de mise en œuvre des avantages accordés

1. Enregistrement des avantages accordés

Afin de bénéficier des avantages prévus par la loi n° 16-09 du 3 août 2016 suscitée, les investissements doivent faire l'objet d'un enregistrement préalable à leur réalisation.

Pour ce qui est des investissements dont le montant est égal ou supérieur à cinq milliards de dinars (5.000.000.000 DA) ainsi que ceux présentant un intérêt particulier pour l'économie nationale, l'enregistrement s'effectue après décision du CNI.

Forme et modalités d'enregistrement

L'enregistrement de l'investissement est la formalité écrite par laquelle un investisseur exprime sa volonté de réaliser un investissement dans une activité économique de production de biens ou de services entrant dans le champ d'application de la loi portant promotion de l'investissement.

L'enregistrement est effectué par l'investisseur lui -même, ou par toute personne la représentant, sur la base d'une procuration légalisée, établie selon le modèle établi, auprès du Guichet Unique Décentralisé (GUD) de l'ANDI du choix de l'investisseur,

sur la base d'un formulaire volant attestation d'enregistrement, fourni par le GUD de son choix, revêtu de la signature de l'investisseur.

Effets de l'enregistrement

La réalisation de la procédure d'enregistrement de l'investissement confère au promoteur l'éligibilité automatique et de plein droit aux avantages prévus par la loi 16-09 susvisée. Elle constitue une autorisation à l'investisseur de se prévaloir, auprès de toutes les administrations et tous les organismes concernés, des avantages auxquels il ouvre droit, fixés par l'attestation d'enregistrement.

الملحق رقم04: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2019)

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
حجم التدفقات	280.1	10,.1113	1064.96	637.88	881.85	1145.34	1888.17
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
حجم التدفقات	1743.33	2631.71	2753.76	2301.23	2580.32	1499.45	1696.87
السنوات	**20014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
حجم التدفقات	1501.73	-584.53	1636.30	1232,34	1466	1381.89	

المصدر: http://unctadstat.unctad.org (30/04/2021)

الملحق رقم05: توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة(2015-2019)

الأقاليم المستثمرة	**التكلفة** (مليون دولار)	**النسبة %**
آسيا والمحيط الهادي	13,606	%65
أوروبا الغربية	4019	%19
إفريقيا	1581	%8
الشرق الأوسط	882	%4
الدول الأوروبية الناشئة	714	%3
أمريكا الشمالية	254	%1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020.

الملحق رقم06: أهم 10دول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2015-2019)

الدول	التكلفة _مليون دولار_	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6000	1	1
الصين	3827	12	7
سنغافورة	3151	3	1
فرنسا	2266	16	15
مصر	1553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
دول أخرى	1576	134	108
الإجمالي	**21056**	**188**	**152**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني 2020.

الملحق رقم07: تصنيف وترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية (2000-2019)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدليل	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4	55.7	56.6
الرتبة عالميا	96	93	68	92	84	118	102	102	102	107
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الدليل	59.9	52.9	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الرتبة عالميا	105	172	140	145	146	147	154	172	172	171

المصدر: بالاعتماد على المراجع التالية:

- حكيمة حليمي، ليلى حليمي، دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودور تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر2018 باستخدام طريقةAcp، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد12، ديسمبر 2019.

- عزازي عماد، بلكحل محمد أمين، تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشرات دولية، دراسة تحليلية لفترة 2005_2018، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد13، العدد3، جامعة المدية، الجزائر، 2019.

الملحق رقم08: مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2008-2018).

البيان / السنوات	عالميا		عربيا		الدرجة/7
	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	
2007- 2008	81	131	12	14	3.9
2008- 2009	99	134	13	14	3.7
2009- 2010	83	133	11	14	3.9
2010- 2011	86	139	11	15	4
2011- 2012	87	142	10	15	4
2012- 2013	110	144	11	14	3.72
2013- 2014	100	148	10	15	3.8
2014- 2015	79	144	9	14	4.1
2015- 2016	87	140	9	13	4
2016- 2017	87	138	9	14	4
2017- 2018	86	137	9	14	4.1
2018- 2019	92	140	1	14	53.8

المصدر: هاجر مزوار،**أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشردراسة تحليلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021/2020.

الملحق رقم09: مكانة الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2019).

السنوات	عدد دول المؤشر	الترتيب	التغير
2005	155	128	_
2006	175	123	-5
2007	175	116	-7
2008	178	125	9
2009	181	132	7
2010	183	136	4
2011	183	136	0
2012	183	148	12
2013	185	152	4
2014	189	153	1
2015	189	154	1
2016	189	163	9
2017	190	156	-7
2018	190	166	-10
2019	190	157	-9

الملحق رقم10: مكانة الجزائر ضمن مؤشر جاذبية الاستثمار خلال الفترة (2013_2019).

السنوات		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأداء في المؤشر العام	القيمة	24.1	32.2	33.9	34.2	35	34	33
	الرتبة عالميا	110/86	1171/85	109/87	109/87	109/87	109/86	109/84
	الرتبة عربيا	17/13	18/13	16/13	16/13	16/12	16/12	16/12
قيمة الاداء في مجموعة العوامل الكاملة		41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47
قيمة الاداء في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية		35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36
قيمة الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية		6	15	18.6	19.4	18	18	18

المصدر: من إعداد بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

الملحق رقم 11: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر كوفاس (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التصنيف	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B	C	C	C

المصدر: عبد المالك بوضياف، آمال براهمية، **تحليل الأداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 12، العدد 02، 2019.